

PROVISIONAL

A/42/PV.4
24 September 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعةالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- افتتاح المناقشة العامة [٩]

كلمة السيد دي أبريو سودري (البرازيل)

- خطاب السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب السيد ياسوهيرو ناكاسوني ، رئيس وزراء اليابان

كلمة السيد دانابالان (سنغافورة)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥البند ٩ من جدول الاعمالالمناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين بأنه ، وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستقبل قائمة المتكلمين في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاربعاء ٢٣ أيلول/سبتمبر . وأطلب من الوفود أن تتفضل بأن تحدد - بأكثر ما يمكن من الدقة - الوقت الذي يقدر كل منها أنه سيدلي فيه بكلمته ، حتى نستطيع أن نخطط لجلساتنا بطريقة منظمة .

السيد دي أبريو سودري (البرازيل) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد

نصا بالانكليزية) : بشعور متجدد من الثقة بالأمم المتحدة وإدراك قوي لدورها الحيوي في تدعيم السلم والتعاون فيما بين الشعوب أتكلم للمرة الثالثة من على هذه المنصة . إن جميع شعوب العالم تقريبا ممثلة هنا ، حيث تشارك على قدم المساواة في هذا التبادل العالمي للأراء والمشاعر الذي تقوم به الجمعية العامة كل سنة . فهنا ترفع جميع الأمم ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، أصواتها الحرة ذات السيادة في مناقشة البنود الهامة المدرجة على جدول الاعمال الدولي .

تحظى البرازيل بشرف افتتاح هذه المناقشة مما يتيح لي أن أكون أول من يتقدم لك بالتهنئة يا سيدي على انتخابك لرئاسة هذه الجمعية العامة وأن أعبر لك عن أفضل تمنياتنا لك بالنجاح الكامل في هذا المنصب . كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد تشودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، للطريقة القديرة التي ترأس بها أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين .

إنني أظلع بمسؤولية تنفيذ السياسة الخارجية للبرازيل التي تجددت في ظل ممارسة الديمقراطية وترسخت بالتزامها بمصالح وطموحات شعبها وانفتاحها على الحوار الصريح على الصعيد الدولي .

إنني أتكلم باسم بلد يخلص على نحو قاطع لتقاليدته الدبلوماسية ، بلد يبني مستقبله بإصرار ودون أن تخيفه العقبات التي يشيرها واقع العالم المعاصر . ولسوء الحظ فإن هذا الواقع بعيد عن إرادة وطموحات معظم شعوب العالم ولا يتوافق دوماً مع المقاصد النبيلة لهذه المنظمة .

إن ما تسمى بأزمة تعددية الأطراف تقوّض المحاولة الرامية إلى التنظيم القانوني للحياة الدولية وتوهن أسس التعاون فيما بين الدول .

والعالم لن يجيز أية بنية تستند إلى سيادة القلة وخضوع الكثرة . إن محاولات فرض مخططات أوليفاركية على منظمة المجتمع الدولي تُقابل برفض متزايد . فلم يعد هناك مكان للصبغ المنعّية الجامدة ، أو الازدواجية المانوية ، أو النظريات التي تمزّق القوى العالمية على نحو استبدادي وهي نظريات كثيرا ما تستلهم الأشكال الهندسية . ولن يشهد العالم أيّما أفضل إلا حين يصبح النظام الدولي ديمقراطياً على نحو فعّال ومن أجل تحقيق ذلك الهدف فعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي .

ولا يحق لأية أمة أو مجموعة من الأمم أن تفرض مفاهيمها وحلولها الخاصة على صورة العلاقات الدولية التي تزداد تعقيدا . ولا ينبغي لأية أمة أن تسعى لعزل نفسها أو تكفّ عن أن تأخذ في الاعتبار الطموحات الشاملة لمجتمع الأمم .

إنني أنظر بعين الارتياح إلى الحقيقة القائلة بأن الدولتين العظميين عن طريق الحوار المباشر بين زعيميهما الرئيس رونالد ريغان والأمين العام ميخائيل غورباتشوف تسعيان إلى مزيد من التفاهم المتبادل والثقة المتبادلة اللذين نشقّ بأنهما سيغضيان إلى تحقيق مصلحة البلدان كافة .

واتساقا مع خط التفاؤل ذاته ينبغي أن يُسجّل هنا أيضا أنه عقد اجتماع هام مؤخرا بين زعمي جمهورية ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية

المستشار هيلموت كول والرئيس إريك هونيكير وتلك حادثة تاريخية يمكن أن تؤدي إلى إحداث تطورات إيجابية من أجل علاقة ناضجة وبنّاءة .

وثمة بوادر من الحيوية المشجّعة يمكن إدراكها في مجال الدبلوماسية متعددة الأطراف . كانت إحدى هذه البوادر القرار الخاص بإنشاء منطقة للسلم والتعاون في منطقة جنوب الأطلسي وهو قرار لا يمكن إنكار أهميته بالنسبة لتحقيق مبادئ ومقاصد هذه المنظمة . ولا يزال ثمة أمل في التسوية السلمية للصراع الذي ما فتئ لما يربو عن العقد يستمر أواره في أمريكا الوسطى .

وتمثل الأمم المتحدة إدراك البشرية أن الخلافات بين الدول لا يمكن حلها سلمياً إلا عن طريق الحوار والاقناع . لقد أوضح مجلس الأمن في اتخاذه بالاجماع لقراره ٥٩٨ (١٩٨٧) بشأن الصراع الدائر بين إيران والعراق مقدرته على التصرف بطريقة بنّاءة للتوصل إلى تسوية سلمية عن تفاوضية للخزاعات . إن هذا العمل لاستعادة السلم طبقاً لأحكام الميثاق يفرض على الاعتقاد بأنه سيكون من الممكن في حالات أخرى اللجوء إلى سلطة مجلس الأمن بنفس الروح التوافقية . وإنني لعلى اقتناع بأن الطاقة الدبلوماسية للمجلس ينبغي أن تستخدم إلى أقصى الحدود .

وفي ضوء هذا الإيمان الراسخ قررت البرازيل أن تقدّم ترشيحاً لواحد من المقاعد المخصصة لأمريكا اللاتينية في مجلس الأمن . وتشق البرازيل بأن في وسعها تقديم إسهام بنّاء خلال فترة السنتين القادمتين في إعادة تنشيط دور المجلس وتسوية المشاكل التي تؤثر أو يمكن أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين . ويحدونا الأمل وقد تشرفنا بالتأييد الإجماعي لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية في أن نكون على نفس القدر جديرين بالحصول على الثقة من هذه الجمعية العامة .

إن البوادر الأخيرة لانحسار السحب التي تعكّر صفو الحالة السياسية الدولية تتناقض تناقضاً مباشراً مع الأزمة الاقتصادية التي طال أمدها على نحو غير محسود . إن ضخامة التحديات التي تواجه الأمم النامية والافتقار التام إلى التقدم في إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الدولي وجهان للعملة التي تنتمي إلى نفس الصورة التي تشير بالغ القلق .

وليس ثمة زيادة للوعي بأحداث أمم العالم الثالث وشواغلها وحققها المصيري في الانجاز والتقدم ، وهو الحق الذي يقع تحت تهديد دائم . لقد جئت من بلد نام لسن يفرط في هذا الحق وهو ليس على اقتناع بعدالة وشرعية هذا القول فحسب ولكن بإمكانية تطبيق أهدافه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية أيضا .

ومن القضايا الإضافية التي تدعو للاهتمام في المجتمع الدولي استمرار الازمات السياسية التي تفاقمت باللجوء إلى القوة انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة . وفي العام الماضي فقط لفتُ نظر هذه الجمعية إلى أنه حيث توجد القوة هذه الايام تصبح المآزق مألوفة أكثر من الانتصارات أو الهزائم . ولا يُعدّ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها عملا غير مشروع فحسب ولكنه يبرهن على عدم فعاليته أيضا .

ويصدق هذا على منطقة الخليج حيث خرجت آلة العنف عن نطاق السيطرة ، وهو صحيح أيضا بالنسبة للجنوب الافريقي ، مع استمرار وجود مناخ التوتر الذي يخلقه نظام الفصل العنصرى ، والتأخير في تحقيق استقلال ناميبيا بلا مبرر واستمرار أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جيرانها . ولا يمكن تفسير استمرار هذا الوضع إلا في ضوء تعصب وقصر نظر ولا معقولية السياسات العنصرية التي تمارسها جنوب افريقيا ، وهو الوضع الذي يمثل عدوانا على الكرامة الإنسانية وانتهاكا للمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول .

ومن ناحية أخرى تتزايد الحاجة الى دفع المحاولات الرامية الى تحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الاوسط دفعا جديدا . وترى البرازيل أن الحاجة الى عقد مؤتمر سلام دولي تحت إشراف الأمم المتحدة وباشتراك جميع الأطراف المعنية قد أصبحت ملحة أكثر من ذي قبل . وفي هذا الصدد ، أكرر من جديد قلقنا حيال المعاناة الواقعة على شعب لبنان ذلك البلد الذي يستحق أن تحترم سلامته .

ونأمل أن يؤدي التفاهم الذي توصلت إليه الأطراف المعنية باشتراك الأمم المتحدة الى الانسحاب السريع للقوات الأجنبية من افغانستان وتوقف جميع أشكال التدخل الخارجي ، حتى يتسنى للشعب الافغاني أن يمارس حقه السيادي في تقرير المصير .

كما ننظر بقلق الى استمرار الجمود الذي يخيم على الحالة في مالغيناس . وتأمل البرازيل التي تعترف بالحقوق السيادية للارجنتين أن يستجيب الطرفان المعنيان الى النداء الذي وجهته إليهما الجمعية العامة مرارا بمحاولة التوصل عن طريق الحوار الى تسوية تفاوضية لجميع جوانب النزاع .

ويسرني أن الاحظ أن الاقتراحات الخاصة بموضوع جنوب المحيط الاطلسي التي تقدم بها السيد خوسيه سارني رئيس بلادي في هذا المخفل قد أصبحت واقعا متمثلا في المبادرة التي تمثلت في موافقة الجمعية العامة على القرار ١١/٤١ الصادر في ٢٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ . ويعني إنشاء منطقة للسلم والتعاون في جنوب المحيط الاطلسي اعتراف المجتمع الدولي بتصميم البلدان الامريكية الجنوبية والافريقية في المنطقة على التمسك باستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية والنهوض بالتعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جو من السلم والحرية .

ولكي يتسنى تنفيذ ذلك القرار على النحو السليم ، ينبغي أن تتعاون دول أخرى بحسن نية . وهو أمر لا مناص منه . وعلى الدول الأكثر أهمية عسكريا ، خاصة ، أن تحترم بدقة حالة السلم التي تسود المنطقة وأن تتجنب نشر منازعاتها وصراعاتها في المنطقة التي هي غريبة عنها . ولا يفوتني أن أوضح استمرار وجود بؤر التوتر الخطيرة هناك وانها تؤثر تأثيرا خطيرا على تحقيق مبادئ ومقاصد المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة تحقيقا كاملا .

وأود أيضا أن أسجل من فوق منصة هذا المحفل شعور البرازيل بالرضا لامكانية توقيع أول اتفاق في التاريخ على نزع السلاح النووي في المستقبل القريب . فإذا توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - كما نتمنى جميعا - الى تفاهم ناجح بشأن الأسلحة الذرية المتوسطة المدى ، فسوف نصل الى أول إجراء حقيقي لنزع السلاح ، على العكس من الاتفاقات السابقة التي لم تكن تعدو أن تكون تدابير ممكنة لسباق التسلح .

ومن الواضح أن البلدان المدججة بالأسلحة تتحمل المسؤولية الأساسية عن عملية نزع السلاح . غير أنه من المسلم به أيضا أن الدول الأخرى من حقها المشاركة في عملية اتخاذ القرار بشأن المشاكل التي تؤثر على الجميع ، دون استثناء ، بالرغم من انه لا يتسبب فيها إلا البعض . ولهذا نرى أن من الضروري ربط المفاوضات التي تجرى بين الدول العظمى بالجهود التي بذلت في المحافل المتعددة الاطراف وخاصة مؤتمر نزع السلاح الذي حوّل بالانطلاق بولاية محددة .

وكما أكدت في بياني أما مؤتمر الأمم المتحدة السابع للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، فإن العالم النامي قد غاص في أزمة عميقة ، وأن الجهود التي نبذلها لاستعادة النمو الاقتصادي تمطد بواقع دولي معاكس وبهياكل تفاقم من التفاوت بدلا من ان تقلل منه . وقد أكدت هناك أيضا على أن محاولة تشكيل الجديد عن طريق استخدام أنماط الماضي إنما تعرقل استئناف النمو والتنمية على أسس عالمية وإقامة نظام دولي أكثر عدلا وانصافا .

ويمثل التفاهم الذي تمّ التوصل إليه بشأن مشكلة الدين الخارجي في قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٤١ مؤشرا على التقدم الواعد الذي تحقق والذي ينبغي تعزيبه . وأكرر هنا موقف بلادي الواضح الحاسم : نحن نعتز بتعهداتنا المالية الدولية ، وسوف نسوي ديوننا الخارجية على أساس شروط عادلة ومعقولة . ولا يمكن لأحد أن يزعم أن البرازيل لم تبذل كل ما في وسعها للتغلب على الصعاب التي تواجهها . ومع ذلك فلا يمكن للبرازيل أن تعرّض تنميتها للخطر .

وتمتد البلدان النامية وهي تعمل على الحصول على مزيد من الفرص الاقتصادية بأقصى القيود التي يفرضها شركاؤها من الدول الصناعية في مجال التمويل والتجارة في السلع والخدمات وخاصة في استيعاب التكنولوجيا الحديثة .

وهذا اتجاه يقوّض النضال البطولي للبلدان النامية لتؤمن لشعبها مستقبلا كريما مزدهرا ، وهو اتجاه يحطم تطلعات هذه البلدان الى مشاركة عادلة ومنصفة في الاقتصاد العالمي ، وما هو أكثر من تطلعات ، انه حقها الذي لا يمكن إنكاره .
وليس أمام البرازيل خيار غير النمو ، فعلينا أن نلبي الاحتياجات الضرورية لعدد هائل من السكان ، لا يعرف الكثير من قطاعاته غير الفقر والمعاناة ، وليست التنمية خيارا ، ولكنها أمر محتوم .

ولن يوّثي شمار الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد إلا إذا اقترنت بعمل فعال لمواجهة الاختلالات في سياسة نقل المعرفة العلمية والتكنولوجية . ويجدر ، في هذا الصدد ، أن نشير الى جهد كبير تبذله بعض البلدان المتقدمة النمو لخلق تقسيم دولي جديد للعمل ، أشد ظلما ، وأكثر إضرارا بمصالحنا ، إذ انه يحبط حقنا المشروع في الحصول على أحدث أوجه التقدم العلمي ، والسيطرة على أحدث الإنجازات التكنولوجية . وكما بيّن الرئيس سارني في ٤ ايلول/سبتمبر عندما أعلن سيطرة البرازيل على تكنولوجيا شراء اليورانيوم ، لن تتخلف البرازيل عن الحصول على نطاق أوسع ودون قيد على كامل المعرفة العلمية وتطبيقاتها العملية .

وأود أن أكرر ، في هذا الصدد ، تأكيد التزام بلدي باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وحدها دون غيرها . وليس هذا الالتزام فوق كل جدل ، وحسب ، بل تؤيده الاشارة الإيجابية التي انتجها تقدم البرازيل التكنولوجي في هذا المجال ، مع غيرها من البلدان الشقيقة ، الامر الذي يعزز التعاون والثقة المتبادلة في امريكا اللاتينية . كما أن مبادرات التعاون التي تنفذ ، بوجه خاص ، بين البرازيل والارجنتين ، ستكفل السيطرة على الدورة النووية دون تطوير الاسلحة الذرية في قارتنا ، وقد برز هذا الهدف المشترك في الرسائل المتبادلة بين الرئيسين خوسيه سارني وراؤول الفونسين في مناسبة إعلان سيطرة البرازيل على تكنولوجيا شراء اليورانيوم .

ومن المشجع ، حقيقة ، أن تظهر امريكا اللاتينية قدرتها على إيجاد إجابات عملية وخلاقة لمشكلاتها . وفي هذا الصدد ، أود أن أورد مثالا على عمل ديناميكي اضطلعت به مجموعة الكونتادورا ، مؤيدة سياسيا من مجموعة الدعم التي تشكل البرازيل عضوا فيها ، وذلك في سعيها لإيجاد حل امريكي لاتيني أصيل للصراع في امريكا الوسطى .

وباسم حكومتي أود أن أشيد بالتفاهم الهام الذي تم التوصل إليه في ٧ آب/اغسطس في غواتيمالا . وفي تلك المناسبة قدم رؤساء الدول الخمس في امريكا الوسطى دليلا تاريخيا واضحا على الإرادة السياسية لحسم ذلك الصراع . وترى البرازيل أن الاتفاق الذي وقّع يتيح فرصة فريدة لتأمين السلم في المنطقة . وتحقيقا لهذه الغاية قدمت البرازيل مساهمتها الهامة وأنشطة لعمليات التفاهم التي أدت الى المقرر المتخذ في ٢٢ آب/اغسطس في كاركاس ، بإنشاء لجنة دولية لاغراض التحقق والمراقبة . وفي تقدير البرازيل أن نتائج الخطوات التي اتخذت مؤخرا سعيها لحل سلمي لازمة امريكا الوسطى تدل على أن بلدان تلك المنطقة نفسها أصبح في وسعها إيجاد الطرق لإنهاء الصراع الذي يهيم امريكا اللاتينية كلها ويؤثر فيها . ولذلك يلزم على كل البلدان التي لها روابط ومصالح في المنطقة تجنب إظهار أي اتجاه يجعل هذه الحلول غير ممكنة .

وقدرة امريكا اللاتينية ذاتها على إيجاد حلول لمشكلات القارة قد تجسدت في إنشاء آلية دائمة للتشاور والتنسيق السياسي . وقد أنشئت هذه الآلية نتيجة خبرة مثمرة اكتسبت على مدى عامين من الاتصالات المستمرة بين البلدان الثمانية التي تشكل مجموعة الكونتادورا ومجموعة الدعم .

ان قرار هذه البلدان الذي تم التوصل إليه في مدينة ساو باولو في الشهر الفائت ، والذي يقضي بعقد اجتماعات دورية على المستوى الرئاسي ، لهو دليل على أن عملية التنسيق الإقليمي التي بدأت في ريو دي جانيرو قد نضجت على نحو سريع . والواقع أن مجموعة الثمانية جزء لا يتجزأ من عملية تفاهم إقليمي أوسع ، وشمة جانب آخر من جوانبها المتعددة وهو الجهود المتجددة التي ترمي الى تحقيق التكامل في

امريكا اللاتينية والتي تعززها البرازيل وغيرها من بلدان المنطقة في محافل مختلفة ، مثل رابطة امريكا اللاتينية للتكامل ، والنظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية ، ومنظمة امريكا اللاتينية للطاقة ، وتوافق آراء قرطاجنة .

وأود أن أؤكد ، مرة أخرى ، أمام هذا المحفل العالمي الأهمية التي يعلقها بلدي على اتفاقات التكامل والتعاون الاقتصادي المبرمة بين الأرجنتين وأوروغواي في مستهل العام الماضي . فهذه صكوك ذات دلالة تاريخية تشهد على عزمنا الأخوي على أن ننمو معا ، وأن نعزز مؤسساتنا الديمقراطية ، وأن نسهم في إنجاح هذا المسعى الكبير ، وهو أقرب الى التحقق اليوم أكثر مما كان بالأمس ، ونعني تحقيق التكامل لامريكا اللاتينية في مجموعها .

ان كلمتي اليوم تعبّر عن تفاؤل وأمل أكثر مما عبّرت عنه كلمتي أمام هذا المحفل في العام الماضي ، ويمكن تفسير هذا الموقف على ضوء بعض الجوانب الإيجابية للمشهد الدولي الحالي .

ومع ذلك فإنه ، بالإضافة الى هذا التفاؤل والامل ، لا يمكنني أن أخفي خيبة
ألمي بل وشعوري بالسخط ازاء الاختلالات والمظالم التي ما زالت مستمرة على الساحة
الاقتصادية الدولية . إن التقدم المحرز في الآونة الأخيرة في الميدان السياسي لا
يصحبه تقدم في الكفاح ضد البؤس والفقر . وعلى العكس من ذلك ، يتجلى بشكل متزايد
تبلد الشعور في البلدان المتقدمة النمو ومواقفها المتشددة ازاء مسائل التجارة
والتمويل ونقل التكنولوجيا .

إن بلدي يمر الآن بفترة ذات أهمية حاسمة لتحديد اتجاهاته السياسية
والمؤسسية . ونحن على وشك الموافقة على دستور جديد في إطار إكمال الاسلوب
الديمقراطي للحياة .

والبرازيل على استعداد لمواصلة السير على الطريق المؤدي الى السلم
والبناء . وهذا هو السبيل الذي من شأنه أن يؤدي الى التقدم والرخاء لشعبنا في
وئام متنام وتعاون أوثق مع كل الدول الصديقة .

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠

خطاب السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستستمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

اصطحب السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

يشرفني أن أرحب في الجمعية العامة للأمم المتحدة بفخامة السيد رونالد ريغان ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس ريغان (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيادتي

بدء ، أن أرحب بالأمين العام بمناسبة عودته من حجته من أجل السلم في الشرق الأوسط . لقد سقط حتى الآن مئات الآلاف في الصراع الدموي الدائر بين إيران والعراق . إن كل الرجال والنساء ذوي النوايا الطيبة يملّون من أجل أن تتوقف هذه المذبحة عاجلاً ، ونحن ندعو الله أن يبرهن الأمين العام على أنه لم يكن مجرد حاج فحسب بل أيضاً مانع سلم دائم بين الدولتين . السيد الأمين العام ، ان الولايات المتحدة تؤيدكم ، ونرجو الله أن يقود خطاكم في مساعيكم المقبلة .

اننا جميعاً ، شأننا في ذلك شأن الأمين العام ، في رحلة شبيهة برحلة الحج . لقد جئنا من كل قارة ومن كل عرق ومن معظم الأديان إلى هذه القاعة العظيمة ، قاعة الأمل ، حيث نمارس الدبلوماسية باسم السلام . والدبلوماسية الآن هي بالطبع حرفة دهاء متعددة الجوانب - لدرجة أنه يقال أنه عندما توفي أحد كبار الدهاة من الدبلوماسيين في القرن التاسع عشر ، تساءل الدبلوماسيون الآخرون عندما بلغهم نبأ وفاته ، "تري ماذا قصد الشعب العجوز بذلك ؟" .

ولكن الحنكة الدبلوماسية الحقيقية لا تتطلب مجرد مهارة بل تتطلب شيئاً أعظم من ذلك ، تتطلب ما نسميه الرؤية ، فهما للحاضر وإمكانيات المستقبل . وقد أتيت إلى هنا اليوم لأرسم لكم رؤيتي لمستقبل العالم - رؤية أعتقد أن جميع الأمريكيين

يشاركونني في عناصرها الاساسية . وآمل ألا ينزعج الذين يرون الاشياء بطريقة مختلفة عندما أقول اننا نحن في الولايات المتحدة نؤمن بأن المكان الذي يجب أن نبهت فيه أولا عن شكل المستقبل لا يكمن في الكتل القارية والطرق البحرية ، وان كان للجغرافيا بالطبع أهمية بالغة . كما أنه لا يكمن في الاحتياطيات الوطنية من الدم والحديد ، أو من الناحية الأخرى ، من الاموال والقدرة الصناعية ، على الرغم من أن القوة العسكرية والصناعية لها بالطبع أيضا أهمية حاسمة . اننا نبدأ بشيء هو أبسط بكثير ولكننا أكثر عمقا - ألا وهو قلب الإنسان .

ففي كل أنحاء العالم اليوم توجه أمنيات قلب الانسان مسار الشؤون الدولية وجهة جديدة ، مكذبة أسطورة المادية والحتمية التاريخية . وما علينا إلا أن نفتح أعيننا لنرى التطلعات البسيطة لعامة الناس مكتوبة بالأحرف الكبيرة على سجل عصرنا . لقد رأينا في العام الماضي في الفلبين عامة الشعب يشعلون من جديد روح الديمقراطية ويعيدون العملية الانتخابية . وقال البعض أنهم قاموا بمعجزة ، وإذا كان هذا صحيحا ، فإن معجزة مماثلة - الانتقال إلى الديمقراطية - تتم حاليا في جمهورية كوريا . وتتم هايتي أيضا بعملية انتقالية . والبعض يشعر باليأس عندما تواجه هذه الديمقراطيات اليافعة الصراعات والتحديات ، ولكن آلام النمو شيء طبيعي في الديمقراطيات . لقد عانت منها الولايات المتحدة - كما عانت منها كل ديمقراطية على وجه الأرض .

وفي أمريكا اللاتينية ، يمكن للمرء أيضا أن يسمع أصوات الحرية تدوي من ذرى الجبال وعبر الوديان . انها أغنية الناس العاديين الزاحفين ، لا في الزي الرسمي ولا في الزي العسكري ، بل بالأحرى الواحد تلو الآخر في ملابسهم البسيطة ، ملابسهم اليومية - يزحفون إلى صناديق الاقتراع . فقبل عشر سنوات لم يكن سوى ثلث مكان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يعيشون في ظل الديمقراطيات أو في بلدان كانت تتجه نحو الديمقراطية . واليوم يعيش أكثر من ٩٠ في المائة في ظل الديمقراطية . ولكن هذا التحرك العالمي النطاق نحو الديمقراطية ليس هو الطريقة الوحيدة التي يؤثر بها الناس العاديون البسطاء علينا - نحن المجتمعين في هذه القاعة والذين

يقال عنا أننا صانعو التاريخ - ويوجهوننا نحو المستقبل . ففي كل أنحاء العالم
أناس عاديون يحلمون أحلاما طموحة وتبزع من ورشهم مؤسسات تجارية جديدة ، ونمو
اقتصادي جديد ، وتقنيات جديدة .

وهنا في الولايات المتحدة ، تعززت طاقة المجازفة بفضل تخفيفنا الضرائب
وقيود القوانين - فغنت التوسع الاقتصادي الراهن . ووفقا للباحثين في معهد
ماساتشوستس للتكنولوجيا ، فإن ثلاثة أرباع فرص العمل الجديدة التي خلقناها في هذا
البلد منذ بداية توسعنا ، والتي يتجاوز عددها ١٣,٥ مليون فرصة ، جاءت من مؤسسات
تجارية يقل عدد موظفيها عن ١٠٠ موظف - وهي مؤسسات أسسها أناس عاديون جرؤوا على
المغامرة . والكثير من تقنياتنا المتقدمة الجديدة اكتشفت في البداية في مرافق
منظمين ناشئين . ومع ذلك فإن أمريكا ليست المثال الوحيد بل ربما ليست أفضل مثال
على الدينامية والاحلام التي أطلقتها عملية رفع الحواجز عن الأسواق .

ففي الهند والصين ، أدت الأسواق الأكثر انفتاحا للفلاحين إلى انفجار في
الانتاج . وفي افريقيا ، تعيد الحكومات التفكير في سياساتها ، وأينما سمحت بحريسة
اقتصادية أكبر للفلاحين وجدت تحسنا في إنتاج المحاصيل . وفي نفس الوقت ، نجد في
البلدان الصناعية الحديثة العهد الواقعة على ضفاف المحيط الهادئ ، ان الأسواق
الحررة في الخدمات والتصنيع وفي الزراعة أيضا أدت إلى قفزة في النمو ومستويات
المعيشة . لقد قامت دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا واليابان وكوريا وتايوان
بالمعجزة الاقتصادية الحقيقية لكل من المعقدين الماضيين ، وفي كل منها جاء الكثير
من التقدم السحري من عامة الناس الذين نجحوا في مجازفاتهم .

وفي أمريكا اللاتينية ، تجرى درامة وتطبيق هذا الدرس الخاص بحرية الأسواق
وزيادة الفرص والنمو . لقد تكلم الرئيس مارني ، رئيس البرازيل ، باسم الكثيرين
عندما قال إن "المبادرة الخاصة هي محرك التنمية الاقتصادية . اننا في البرازيل
تعلمنا انه كلما ازداد تغفل الدولة في الاقتصاد تناقمت حريتنا" . حقا ، ان
السياسات التي تطلق العنان لاحلام الناس العاديين تنتشر في أنحاء العالم . فمن

كولومبيا مرورا بتركيا إلى اندونيسيا ، تقوم الحكومات بتخفيض الضرائب ، وبإعادة النظر في قوانينها ونظمها ، وتفتح الفرص أمام أخذ المبادرة .

لقد كثر الحديث في قاعات هذا المبنى عن "الحق في التنمية" . ولكن يتضح بازدياد أن التنمية ليست في حد ذاتها حقا . انها نتاج للحقوق : لحق الملكية ؛ لحق الشراء والبيع بحرية ؛ لحق التعاقد ؛ لحق التحرر من الضرائب والقواعد المفترضة ، ومن الحكومات الثقيلة الوطأة . وقد وجدت الدراسات ان البلدان ذات الضرائب المنخفضة تحقق نموا أكبر من البلدان ذات الضرائب العالية .

واننا جميعا نعرف ظاهرة "الاقتصاد الخفي" . لقد قام العلامة هيرنانسودو دي سوتو وزملاؤه بدراسة حالة أحد البلدان - هو بيرو - ووصفوا اقتصادا للفقراء يتجاوز الضرائب القاتلة والانظمة الخانقة . ان هذا "الاقتصاد غير الرسمي" ، كما سماه الباحثون ، هو المورد الرئيسي لكثير من السلع والخدمات ، وعادة ما يكون السلم الوحيد للمصود .

وفي العاصمة ، يقوم على الاقتصاد غير الرسمي كل وسائل النقل العام تقريبا ومعظم أسواق الشارع . وقد توصل الباحثون إلى أنه بفضل الاقتصاد غير الرسمي ، "يستطيع الفقراء العمل والسفر وامتلاك المأوى الذي يهتمون تحت سقفه" . وربما كان من الممكن أن يضيفوا إلى ذلك أن الفقراء ، بحكم تحولهم إلى منظمين غير منظوريين أو من خلال العمل لحساب هؤلاء ، باتوا أقل فقرا وأصبحت الأمة نفسها أكثر غنى .

إن أولئك الذين يدعون إلى حلول للتنمية تقوم بها الدولة ، ينبغي أن يحيطوا علما بأن السوق الحرة هي الطريق الآخر للتنمية والطريق الوحيد الحقيقي . وعلى عكس العديد من الطرق الأخرى ، تؤدي السوق الحرة إلى مكان ما ، إنها تؤدي إلى الحلول الناجحة .

هذا في اعتقادي هو الطريق الذي يمكن أن يقودنا إلى الخريطة التي تمثل مستقبل العالم - في قلوب البسطاء ، وفي آمالهم من أجل أنفسهم وأطفالهم ، وفي صلواتهم عندما يهجمون وأسرهم إلى المضاجع تلمسا للراحة كل ليلة . هؤلاء البسطاء هم عمالقة الأرض والبناء الحقيقيون للعالم ، وهم الذين يشكلون القرون المقبلة . فإذا انتصروا حقا ، وانسى أومن أنهم سينتصرون ، فسوف نعرف أخيرا عالما يسوده السلام والحرية ، عالم الغرمة والامل . بل عالم الديمقراطية ، عالم تقهر فيه روح الإنسان أخيرا أعداءها المعروفين إلا وهم : الجوع والمرض والطفيلان والحرب .

هذه هي رؤيتي ، رؤية أمريكا . إنني أعترف أن بعض الحكومات الممثلة هنا في هذه القاعة لديها أفكار أخرى . فالبعض لا يؤمن بالديمقراطية أو بالحرية السياسية أو الاقتصادية أو الدينية . البعض يؤمن بالديكتاتورية ، سواء من قبل رجل واحد أو حزب واحد أو طبقة واحدة أو عرق واحد أو طليعة واحدة . فإلى تلك الحكومات ، ليس لدي ما أقوله سوى أن ثمن القهر واضح للعيان . وسوف تتردى اقتصاداتكم أكثر فأكثر : وسوف تصبح شعوبكم أكثر قلقا . أليس من الأفضل أن نصفي إلى آمال الشعب الآن ، بدلا من الاستماع إلى لعناته فيما بعد ؟

ومع ذلك ، وعلى الرغم مما بيننا من خلافات ، هناك أمل واحد مشترك جمع بيننا جميعا لنؤدي هذه الحجة معا ، انه الامل بأن تعمل الإنسانية يوما ما على تحويل سيوفها إلى نصال للمحاريك ، أي الامل في السلم .

ولا يحتاج السلم في أي مكان على وجه كوكبنا الى الاصدقاء أكثر مما يحتاجه في الشرق الاوسط . ان تروق شعوبه للسلم يتزايد . وسوف تواصل الولايات المتحدة القيام بدورها كشريك نشط في جهود الاطراف الرامية إلى الالتقاء معا بغية تسوية خلافاتها وبناء سلام عادل ودائم .

وهذا الشهر هو بداية السنة الثامنة للحرب بين ايران والعراق . ومنذ شهرين ، اعتمد مجلس الامن قرارا ملزما يطالب بوقف اطلاق النار والانسحاب وإجراء مفاوضات لانهاء الحرب . ان الولايات المتحدة تؤيد تمام التأييد لتنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، كما تؤيد مهمة الامين العام الاخيرة . وقد رحبنا بقبول العراق لذلك القرار ، ومازلنا نشعر بخيبة أمل إزاء عدم استعداد إيران لقبوله .

وفي هذا الصدد ، أعلم أن رئيس إيران سوف يخاطبكم غدا . واغتتم هذه الفرصة لكي أناشده ، بوضوح وعلى نحو قاطع ، أن يعلن ما اذا كانت إيران تقبل قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) أم لا . إذا كان الرد ايجابيا ، فسوف تكون خطوة تلقي ترحيبنا وانطلاقة كبرى . أما إذا كان الرد ملبيا ، فلن يجد المجلس أمامه أي خيار سوى أن يتخذ ، وعلى وجه السرعة ، تدابير انفاذ لقراراته .

وعلى مدى أربعين عاما ، أوضحت الولايات المتحدة دائما إهتمامها الكبير بأمن الخليج الفارسي والبلدان المطلية عليه . فاحتياطيات النفط هناك ذات أهمية استراتيجية لاقتصاديات العالم الحر . ونحن ملتزمون بالحفاظ على التدفق الحر لهذا النفط والحيلولة دون سيطرة أية قوة معادية على هذه المنطقة .

نحن لا نسمى إلى المواجهة أو إشارة المشاكل مع إيران أو أي طرف آخر . وهدفنا الآن ، كما كان دائما في كل مرحلة ، هو إيجاد وسيلة لإنهاء الحرب بلا منتصر أو مهزوم . وتزايد وجودنا البحري في الخليج ليس لمصالح طرف على الآخر ، بل هو

استجابة للتوترات المتزايدة ، إذ جاء بعد إجراء مشاورات مع أصدقائنا في المنطقة .
وعندما يتناقض التوتر ، سيتناقض وجودنا هناك .

ان الولايات المتحدة تشعر بالارتياح إزاء العديد من التطورات الدبلوماسية
الآخيرة ، ومنها اعتماد قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) بالاجماع ، وبيان الجامعة
العربية الذي صدر في اجتماعها الأخير في تونس ، وزيارة الأمين العام . ومع ذلك ،
ما زالت هناك مشاكل قائمة .

لقد ساعد الاتحاد السوفياتي على صياغة وتحقيق اتفاق بشأن قرار مجلس الأمن
٥٩٨ (١٩٨٧) . ولكن خارج نطاق مجلس الأمن ، تصرف السوفيات على نحو مختلف . فقد
طالبوا بإزالة أسطولنا البحري من الخليج ، وهو الذي ظل هناك لأربعين عاما . ويوجه
السوفيات إلينا اتهامات زائفة بأن الولايات المتحدة ، وليست الحرب ذاتها ، هي مصدر
التوتر في الخليج . ان مثل هذه البيانات غير مفيدة . فهي تصرف الانتباه عن التحدي
الذي يواجهنا جميعا ، ألا وهو التوصل الى نهاية عادلة لهذه الحرب .

وتأمل الولايات المتحدة أن ينضم السوفيات الى الاعضاء الآخرين في مجلس الأمن
في سعي نشط لوضع حد لصراع ما كان ينبغي أن يبدأ على الاطلاق ، بل كان ينبغي وضع حد
له منذ أمد طويل ، إذ أصبح مأساة من المآسي الكبرى لفترة ما بعد الحرب .
وفي أماكن أخرى من نفس المنطقة ، نرى استمرار الاحتلال السوفياتي
لافغانستان . وبعد ما يقرب من ثماني سنوات ، وسقوط مليون من الضحايا ، واضطرار نحو
٤ ملايين الى الهجرة ، وتزايد القتال المكثف أكثر من أي وقت مضى ، آن الاوان لأن
يرحل الاتحاد السوفياتي .

ولابد أن يحصل شعب أفغانستان على حق تقرير مصيره متحررا من القسر الاجنبي .
وليست هناك أي ذريعة لإطالة أمد حرب وحشية أو دعم نظام أصبحت أيامه معدودة على نحو
واضح . إن ذلك النظام يقدم مقترحات سياسية تبدو في ظاهرها حلا وسطا ، ولكنها في
الحقيقة تضمن استمرار سلطة النظام هناك . وقد فشلت تلك الاقتراحات في الاختبار

الوحيد الهام : فقد رفضها الشعب الافغاني . وفي كل يوم ، تزداد المقاومة قوة . فالمقاومة طرف لا غنى عنه في المعنى من أجل التوصل الى حل تفاوضي .

ان على المجتمع الدولي أن يواصل اصراره على التوصل إلى تقرير مصير حقيقي وانسحاب سوفيياتي كامل وفوري ، وعلى عودة اللاجئين الى ديارهم في أمان وكرامة . وقد تبذل المحاولات للضغط على عدد قليل من البلدان لتغيير تصويتها هذا العام ، ولكنني واثق من أن هذا المحفل سوف يصوت بأغلبية ساحقة ، كما فعل في كل سنة من السنوات الماضية ، لصالح استقلال أفغانستان وحريتها .

لقد لاحظنا في بيان الأمين العام غورباتشوف استعداده للانسحاب . وفي نيسان/ابريل ، طلبت من الاتحاد السوفيياتي أن يحدد موعدا هذا العام ليبدأ فيه هذا الانسحاب . وأنا أكرر هذا المطلب الآن ، في محفل السلم هذا . وأتمهد بأن تكون الولايات المتحدة على استعداد للمساعدة متى أبدى الاتحاد السوفيياتي ، بصورة مقنعة ، أنه على استعداد لتسوية سياسية حقيقية .

واسمحوا لي أن أضيف ملحوظة أخيرة في هذا الشأن . لقد أعطت باكستان ، في مواجهة ضغط وتخويف هائلين ، الملاذ للاجئين الافغان ، ونحن نحبي شجاعة باكستان وشعب باكستان . فهم يستحقون التأييد القوي منا جميعا .

وشمة صراع إقليمي آخر نعرفه جميعا يدور في أمريكا الوسطى ، في نيكاراغوا . وإلى وفد الساندينينيين الموجود هنا اليوم أقول ان شعبكم يعرف الطبيعة الحقيقية لنظامكم . فلقد رأوا حرياتهم تقمع ، ووعود عام ١٩٧٩ تمر دون تنفيذ ، وأجورهم الحقيقية ودخولهم الخاصة تنخفض الى النصف ، نعم الى النصف ، منذ عام ١٩٧٩ ، بينما تعيش صفوة الحزب حياة زاخرة بالامتيازات والترف .

ولهذا السبب ، وبالرغم من البليون دولار التي قدمتها الكتلة السوفيياتية كمعوننة في العام الماضي وحده ، وبالرغم من أكبر وأفضل جيش مجهز في أمريكا

الوسطى ، تواجهون ثورة شعبية في بلدكم . ولهذا السبب ذاته ، فإن المقاومة الديمقراطية قادرة على أن تعمل بحرية في عقد داركم . ولكن هذه الثورة ليست مفاجأة لكم . انها الثورة الوحيدة التي وعدتم بها شعبكم ، ثم حدثتم الوعد بعد ذلك . ان هدف سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا هدف واضح . انه هدف شعب نيكاراغوا والمقاتلين من أجل الحرية أيضا : الا وهو الديمقراطية ، الديمقراطية الحقيقية الحرة التعددية الدستورية . وأرجو أن تفهموا ذلك : اننا والمجتمع الدولي لن نقبل أي "عملية زائفة لاضفاء الطابع الديمقراطي" ترمي إلى تغطية استمرار الدكتاتورية .

في الذكرى المئوية الثانية لاعلان الدستور ، ندرك أن الديمقراطية الحقبة تقوم على ما يوفره أي هيكل مؤسسي من ضمانات تمنع تركيز السلطة . هذا هو ما يؤمن الحقوق . أما التخفيف المؤقت للقيود - التي يمكن فيما بعد تشديدها - فليس من قبيل إضفاء الطابع الديمقراطي .

ومرة أخرى أقول للساندينيين : إننا ما زلنا نأمل أن تصبح نيكاراغوا طرفاً في التحول الديمقراطي الحقيقي الذي شهدناه على مدى هذا العقد في جميع أنحاء أمريكا الوسطى . وإننا نقر المبادئ الواردة في اتفاق غواتيمالا والتي تربط أمن النظم الديمقراطية في أمريكا الوسطى بالاصلاح الديمقراطي في نيكاراغوا . وقد آن لكم أن توقفوا الآلة الحربية التي تهدد جيرانكم وتهاجم شعبكم . لا بد أن ترخوا قبضتكم عن النشاط السياسي الداخلي . وأن تجروا انتخابات وطنية حرة ونزيهة . يجب أن تكون وسائل الاعلام حرة حقاً - لا أن تخضع للرقابة أو التخويف ، أو التعجيز عن طريق تدابير غير مباشرة كحرمانها من ورق الصحف أو توجيه تهديدات للمحفيين أو أسرهم . ويجب السماح للمنفيين بالعودة ونشر الافكار والعيش والعمل والتنظيم السياسي . وعندما ينتهي الاضطهاد الديني وتخلو السجون من نزلائها السياسيين ، سوف يمكن عندئذ تحقيق المصالحة الوطنية وقرار الديمقراطية .

وما لم يحدث ذلك متمسح عملية إضفاء الطابع الديمقراطي ضرباً من التحييل . وإلى أن يحدث ذلك ، فإننا سنضغط من أجل الديمقراطية الحقبة عن طريق مساندة من يناضلون في سبيلها .

إن الحرية في نيكاراغوا أو أنغولا أو أفغانستان أو كمبوديا أو أوروبا الشرقية أو جنوب افريقيا أو في أي مكان آخر من العالم ليست مجرد مسألة داخلية ، فمنذ زمن مضى وجه فاكلارك هافل ، الكاتب التشيكي المنشق ، تحذيراً إلى العالم نبيه فيه إلى أن "احترام حقوق الانسان هو الشرط الاساسي والضمان الوحيد الصادق لكفالة السلم الحقيقي" . ويقول أندريه سخاروف في الرسالة التي وجهها عندما حصل على جائزة نوبل :

"انني على اقتناع بأن الثقة الدولية والتفاهم المتبادل ونزع السلاح والامن الدولي أمور لا يمكن تصورهما في مجتمع لا ينعم بحرية الاعلام وحرية العقيدة وحق النشر وحق المرء في السفر واختيار البلد الذي يرغب في العيش فيه".

إن الحرية تخدم السلم والسعي الى السلم لا بد أن يخدم قضية الحرية ، والدبلوماسية المتأنية يمكن أن تصم في إقامة عالم يزدهر فيه الاثنان . ومن دواعي غبطتنا ، ما يلوح من إمكانات جديدة لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب وخاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ففي الأسبوع الماضي قام شيفرونادزة وزير الخارجية السوفياتي بزيارة واشنطن لاجراء محادثات معي ومع وزير الخارجية هولتز ، وقد ناقشنا هذه القضايا برمتها بما في ذلك الجهود التي ما برحت أبذلها منذ زمن والتي تؤهلنا الآن وللمرة الأولى ، لإجراء تخفيضات جذرية في الاسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . فعلى سبيل المثال ، كنت قد اقترحت منذ مت سنوات "خيار الصفر" فيما يتعلق بالقذائف النووية متوسطة المدى الامريكية والسوفياتية . ومن دواعي سروري اننا نتفق الآن من حيث المبدأ بشأن معاهدة تاريخية بحق ستقضي على نوع بأكمله من الاسلحة النووية التي بحوزة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . كما اتفقنا على تكثيف جهودنا في جميع مجالات الاهتمام المشترك .

وتحقيقا لهذه الغاية سيلتقي وزير الخارجية هولتز ووزير الخارجية السوفياتي مرة أخرى في غضون شهر في موسكو وسأجتمع أنا وغورباتشوف الامين العام في وقت لاحق من الخريف الحالي .

ومازالت لدينا خلافاتنا وربما ظلت قائمة . ولكن ذلك يفرض علينا مسؤولية خاصة عن إيجاد سبل - سبل واقعية - كيما نضفي على التنافس فيما بيننا مزيدا من

الاستقرار ونضرب للعالم مثلاً ببناء على قيمة الاتصال وإمكانية إيجاد حلول سلمية للمشاكل السياسية .

وأود في هذا المقام أن أضيف أننا نلتزم من خلال مبادرتنا للدفاع الاستراتيجي ، السبيل لصون السلم اعتماداً على الدفاع - لا على الهجوم - كوسيلة للردع ولجعل القذائف التسيارية ، عند الاقتضاء فاقدة الجدوى . وقد عززت مبادرة الدفاع الاستراتيجي الى حد كبير ، إمكانيات إجراء خفض حقيقي في الأسلحة . وهي عنصر حاسم في جهودنا الرامية الى كفالة مزيد من السلامة للعالم وتحقيق توازن استراتيجي أكثر استقراراً .

وسوف نواصل السعي لبلوغ هدف خفض الأسلحة ، لاسيما الهدف الذي اتفقت مع الأمين العام بشأنه الا وهو : خفض الأسلحة الاستراتيجية النووية لدى كل منا بنسبة ٥٠ في المائة . ومنستمر في حث السوفييات على أن يتوخوا مسلكاً أكثر إيجابية في تسوية الصراعات الاقليمية . ونحن ننتظر منهم أن يفوا باحكام اتفاقات هلسنكي ، ونتطلع الى مزيد من الحرية من أجل الشعب السوفيياتي داخل بلده والى مزيد من التبادل بين أفراد شعبنا واعتراف السوفييات ، عملياً ، بالحق في حرية الحركة .

اننا نتطلع الى زمن تصبح فيه الامور التي نعتبرها الآن مصدراً للخلاف بسبب والخطر ، نماذج للتعاون بيننا وبين الاتحاد السوفيياتي . فقد اقترحت ، على سبيل المثال ، التعاون لتقليص الحواجز بين الشرق والغرب في برلين ، وعلى نحو أشمل ، في أوروبا بأسرها ، فلنعمل معا من أجل أوروبا لا تكون فيها القوة أو التهديد باستخدام القوة ، سواء كانت في شكل أسوار أو مدافع ، عقبة تحرم الافراد وأما بأسرها من حرية الاختيار . وقد دعوت أيضاً الى مزيد من المصارحة فيما يتدفق من الاتحادي السوفيياتي من معلومات عن قواته وسياساته وبرامجه العسكرية كيما يتسنى المضي في مفاوضاتنا بشأن خفض الأسلحة بقدر أكبر من الثقة .

إننا نسمع الكثير عن حدوث تغييرات في الاتحاد السوفياتي ونحن نولي عظيم الاهتمام الى تلك التغييرات . ونسمع لفظة Glasnost التي تترجم في الانكليزية الى "الانفتاح" وهو مصطلح واسع الدلالة . فهو يعني التدفق الحر غير المقيد للمعلومات والافكار والبشر . انه يعني الحرية السياسية والفكرية بكل أبعادها . ومن أجل مصلحة شعوب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، نأمل أن تحدث هذه التغييرات . وفي سبيل السلم ، نأمل أن تنطوي على مباداة خارجية تحترم حرية واستقلال الشعوب الأخرى . ليس ثمة مكان أنسب لمفاوضات السلم من هذه القاعة . لقد قال تريجنف لسي أول أمين عام للأمم المتحدة عن هذه المنظمة :

"ومع خطر اشتعال الحريق ، وفي غياب ادارة إطفاء منظمة ، فإن الفطرة السليمة وحدها تقتضي من الجيران أن يتحدوا في إنشاء فرق الإطفاء" . إن الاجتماع على إخماد لهيب الحرب كان هو والاعلان العالمي لحقوق الانسان المثل الأعلى الذي أنشئت من أجله الأمم المتحدة . وهو التحدي الذي ما زلنا نجابهه لكفالة نهوض المنظمة بتحقيق هذه الآمال .

وكما أشار الأمين العام منذ فترة ، نجد أن خطر انتشار الفوضى في العالم استفحل بسبب انتهاك القواعد الاسامية لميثاق الأمم المتحدة . وقد اعترفت الجمعية العامة بذلك مرارا فيما يتعلق باحتلال أفغانستان . واليوم ، أصبح للميثاق مغزى عملي ملموس لأنه يمس الطموح البشري بكل أبعادها أي ما أشرت اليه سلفا من : توثق الى الديمقراطية والحرية والسلم العالمي والرخاء .

ولذا يجب علينا حماية الاعلان العالمي لحقوق الانسان من المحاولات الرامية الى الحط من شأنه مثلما كان الحال في القرار الشائن المعنون "الصهيونية هي العنصرية" . فلا يسعنا أن نسمح بمحاولات تستهدف السيطرة على وسائل الإعلام وتشجيع الرقابة في إطار الخدعة المتمثلة فيما يسمى بالنظام العالمي الجديد للإعلام . علينا أن نتمسك للمحاولات الرامية الى احقام قضايا خلافية وغير ذات موضوع في أعمال

الوكالات المتخصصة والتقنية حيث نسعى الى إحراز تقدم بشأن المشاكل الملحة بدءا من الارهاب والاتجار في المخدرات وانتهاء بالانتشار النووي ، وهي المشاكل التي تهددنا جميعا . إن تلك المحاولات تحيد بالميثاق عن وجهته وتضعف هذه المنظمة .

لقد أجريت إصلاحات هامة في الادارة والميزانية . وكان لها أثرها المفيد . والولايات المتحدة ملتزمة بالعودة الى تسديد حصتها بقدر ما يحرز من تقدم في مجال الإصلاحات . ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله . فالأمم المتحدة بنيت على آمال كبار ومبادئ سامية . إلا أنها ضلت الطريق في بعض الاحيان . وقد حان الوقت كي تشوب الى نفسها .

ألم يكن داغ همرشولد هو الذي قال "يجب أن تكون غاية أي جهد سياسي تحقيق رفاه الفرد في حياة يظل لها الامان والحرية" ، أفلا يجدر أن نتخذ من ذلك عقيدة لنا في السنوات المقبلة ؟

لقد تكلمت اليوم عن رؤية وعن العقبات التي تحول دون تحقيقها . منذ أكثر من قرن مضى زار أمريكا الفرنسي الشاب المكسي دي توكفيل . وقد تنبأ بعد أن فرغ من زيارته تلك بأن الدولتين العظيمين في عالم المستقبل ستكونان الولايات المتحدة التي ستبنى "بمنال المحاريك" على حد قوله من جهة ، وروسيا التي ستتقدم "بحد السيف" كما قال أيضا من جهة أخرى . ولكن هل هذا أمر لا مفر منه ؟ ألا يمكن أن تتحول السيوف الى محاريك ؟ ألا نستطيع نحن وجميع الأمم أن نعيش في سلم ؟

إن استغراقنا في الخصومات الراهنة ينسينا في أحيان كثيرة تلك العوامل العديدة التي توحد بين بني البشر . ولعلنا نحتاج الى تهديد خارجي كوني ليفرض علينا الاعتراف بهذه الرابطة المشتركة . وإني لأفكر أحيانا في مدى السرعة التي يمكن أن تتلاشى بها خلافاتنا في جميع أنحاء العالم إذا ما واجهنا تهديدا غريبا يأتي من خارج هذا العالم . غير أنني أتساءل عما إذا لم تكن توجد بيننا بالفعل قوة غريبة ؟ إذ كيف يمكن أن يوجد ما هو أكثر غربة وبعدا عن الطموحات العالمية لشعوبنا من الحرب والتهديد بالحرب ؟

لقد اجتمع الأمريكيون منذ قرنين مضيا في قاعة أصغر كثيرا من هذه بغيلادلفيا ليضعوا دستورا . وفي غمار مناقشاتهم قال واحد منهم إنه إذا ما أريد للحكومة الجديدة أن تسمو الى ما هو منشود ، فإنها يجب أن تنهض على أعرض قاعدة ممكنة ، ألا وهي إرادة الشعب ورضاه . وقد كان هذا هو ما حدث واستمر حتى الآن .

إن الرسالة التي أوجهها اليوم هي أن أحلام البسطاء ترقى الى أعلى السدى . وإذا ما أردنا نحن الحجيج الدبلوماسيون أن نبلغ مستوى هذه الاحلام فإن علينا أن نستند في كل ما نفعله الى كامل القاعدة العريضة لارادة البشرية ورضاها والتي ما يتسع له قلب الانسان من شامع الآمال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الهام الذي ألقاه لتوه .

أصطحب السيد رونالد ريفان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من قاعة الجمعية

العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

خطاب السيد ياسوهيرو ناكاسوني ، رئيس وزراء اليابان .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : مستمع الجمعية الآن الى كلمة

رئيس وزراء اليابان .

اصطحب السيد ياسوهيرو ناكاسوني ، رئيس وزراء اليابان ، الى المنمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : انه لمن دواعي سروري البالغ ان

أرحب برئيس وزراء اليابان السيد ياسوهيرو ناكاسوني ، وأدعوه لالقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

السيد ناكاسوني (اليابان) (تكلم باليابانية وقدم الوفد نصا

بالانكليزية) : أود أولا ان أعرب لسعادتك - سيادة الرئيس - عن خالص تهنئتي
لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . وانني لعلى قناعة
بأنكم ، بما لكم من خبرة ثرية في ادارة شؤون الأمم المتحدة ، الى جانب حكمتكم
الفائقة وقيادتكم القديرة ، سوف تقودون هذه الدورة الى نتيجة ناجحة مشرفة .

وأود في الوقت ذاته ان أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد هومايون رشيد
شودري ، على ما اضطلع به من عمل ممتاز بوصفه رئيسا للجمعية العامة في دورتها
الحادية والاربعين ، وخاصة ما بذله من جهود متسقة لبدء الاصلاح المالي والاداري للأمم
المتحدة .

كما أود أيضا ان اغتنم هذه الفرصة للاعراب عن احترامي العميق للأمين العام ،
سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، وذلك لما دأب على بذله من جهود مضيئة لحل
المشاكل الدولية الصعبة ، ولاسيما الصراع الايراني العراقي .

وأود في مستهل كلمتي ان أرحب ترحيبا قلبيا بالاتفاق الذي تم التوصل اليه من
حيث المبدأ في الاسبوع الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الازالة
التامة للقوى النووية المتوسطة المدى ، وكذلك بشأن عقد لقاء قمة ثالث بين
الزعيمين هذا الخريف . ويسرني ان أشيد بهما غاية الاشادة لما أبدياه من اصرار
سياسي جعل التوصل الى هذا الاتفاق أمرا ممكنا .

لقد تحدثت من هذه المنصة نفسها في الجلسة المخمسة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، وشددت آنذاك على ضرورة الالتزام بأخلاقيات عالمية جديدة ووضع النظم الكفيلة بدعمها إذا ما كنا نريد إنقاذ الكرة الأرضية من أخطار الدمار التي تواجهها وضمان بقاء البشرية نفسها . ولتحقيق هذه الغاية ، أعربت عن حاجتنا إلى اتخاذ موقف نعترف فيه بما يميز ثقافات العالم وحضاراته من تنوع ثمين ، ونلتزم فيه بالتقدير والاحترام المتبادلين بين هذه الثقافات والحضارات . وقلت إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تصبح واسطة لإيجاد حضارة عالمية للبشرية جمعاء تستند إلى ذلك الموقف .

وأود اليوم متشجعا برد الفعل المؤاتي الذي لقيته ملاحظاتي ، أن أشاطركم بعضا من خواطري بشأن الوسائل العملية لتطبيق أفكارى وبشأن موقف اليابان والدور الذي يمكن أن تنهض به في هذا المدد .

إن ما يفعلنا عن القرن الحادي والعشرين الآن لا يزيد عن العقد الواحد إلا قليلا . وعندما نتطلع إلى الخلف نجد أن القرن العشرين كان عصرا صاخبا مليئا بالأحداث والتقلبات العنيفة على نحو لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية .

ففي النصف الأول من القرن ، عانت البشرية من حربين عالميتين وشهدت التفجيرات المأساوية للأسلحة النووية . ومنذ ذلك الوقت ونحن نتعذب بالقلق الاليم من وجود مخزونات الأسلحة النووية المتزايدة . وقد وزعت كل من الدولتين النوويتين العظميين الآن عددا مفرط الخامة من القذائف التسيارية العابرة للقارات ، التي يمكنها أن تصيب أهدافها مباشرة في المناطق الحيوية للدولة الأخرى . وبينما يدرك كلا الجانبين خطر الكارثة الذي ينطوي عليه سعيهما لتحقيق الأمن عن طريق الردع ، إلا أنهما لم يتمكنوا بعد من الاتفاق الكامل على الترتيبات التي تكفل تخفيف الأسلحة النووية وإزالتها .

وقبل أن تنقضي عقود ثلاثة على بداية القرن ، انساق العالم على الصعيد الاقتصادي إلى حمائية مفرطة جلبت عليه كارثة الكساد الاقتصادي الكبير الذي سبق

اندلاع الحرب العالمية الثانية . وقد انتعش الاقتصاد العالمي من الخراب والفقر اللذين سببتهما الحرب وحقق بعد ذلك نموا وازدهارا لم يسبق لهما مثيل . إلا أنه عاد ثانية ، بسبب أزمة نفي ، إلى الوقوع في وهن واضطراب اقتصادي لم يخرج منه بعد خروجاً كاملاً . وإن المشاكل الاقتصادية العالمية التي لا تزال نواجهها ، ولا سيما أوجه التفاوت بين الشمال والجنوب وحالات الاختلال في ميزان التجارة العالمي وعدم الاستقرار في التمويل الدولي ، لها مشاكل بالغة الخطورة حقا .

ومن جهة أخرى ، فإن إنجازات هذا القرن العلمية والتكنولوجية قد قرّمت بالفعل إنجازات الثورة الصناعية في النصف الأخير من القرن الثامن عشر وأذنت بمصر تاريخي جديد . ذلك أن إنجازات المعرفة البشرية في ميادين عديدة ، تتراوح من حدود الفضاء الخارجي الشاسع للكون إلى المادة الدقيقة التي نشأت منها الحياة نفسها ، قد أسهمت إسهاما كبيرا في تحسين الرفاه المادي للبشرية . ومن شأن هذه المعرفة إذا ما طبقت بحكمة أن تحقق تقدما لا مثيل له في عصر المعلومات وأن تنفع المجتمع البشري نفعاً هائلاً . أما إذا طبقت هذه المعرفة تطبيقاً يفتقر إلى الحكمة والتحكم المناسب ، فإنها قد تهدد كرامة الحياة البشرية أو تصيب بيئة الكرة الأرضية التي يعتمد عليها البشر جميعاً بأضرار لا يمكن تداركها .

لقد شهد هذا القرن أيضاً ميلاد العديد من البلدان المستقلة ، حيث سعت الشعوب في كل مكان ، ولا سيما في آسيا وإفريقيا ، إلى ممارسة حقوقها وحريةها الطبيعية الأصلية . وقد انضمت تلك البلدان ، واحدة تلو الأخرى ، إلى الأمم المتحدة . وتضاعف عدد البلدان المستقلة في كافة أنحاء العالم تقريباً بين عشية وضحاها ، مُضْفِيَةً على السياسات الدولية حيوية جديدة وفتاحة في تاريخ العالم عهداً جديداً يتميز بالوعي إلى تحقيق المُثل العليا للحرية والمساواة والإخاء العالمي . إلا أن البشرية لم تنجح بعد في استئصال الفقر والجوع من بعض هذه البلدان الجديدة ، أو في التخلص تماماً من المصاعب الإقليمية .

وفي نفس الوقت ، فإن استمرار تطور الاتصالات اللاسلكية ووسائط النقل يزيد من التكافل بين شعوب العالم ويضفي على الوحدة العالمية من القوة قدرا لم يسبق له مثيل .

ومع اقتراب نهاية هذا القرن الزاخر بالمآسي والآمال ، وتطلعنا إلى قرن جديد ، يتعين علينا أن نسال أنفسنا عما تعلمناه من صدمات الكساد الكبير والحربين العالميتين ، وعما استفدناه أيضا من التجارب التي أعقبت ذلك ، وعن الدروس التي ينبغي لنا أن ننقلها إلى الأجيال القادمة .

هل أصبحت البشرية ولا خيار أمامها سوى أن تعيش في ظل التهديد الدائم من الأسلحة النووية - تحت سيف ديموقليس المعلق بخيط واحد واهن ؟ ألم يعد أمامنا إلا أن نورث أبناءنا كوكبا تتجرد أقاليم متزايدة فيه من هوائها الثمين ومن غطائها الأخضر الذي تكون على مدى أربعة بلايين من السنين ؟ هل أصبح غاية ما نستطيعه حقا هو أن نترك للجيل القادم عالما يعج بزحام الانفجار السكاني وبلداننا مدقمة الفقر لم تتأثر بالعلوم والتكنولوجيا والصناعات الحديثة ؟

إذا كنا نريد حل هذه القضايا المصيرية التي تواجهها البشرية ، فإنني أعتقد أن من الضروري لنا جميعا ، جميع البلدان والشعوب الممثلة هنا اليوم ، أن نعيد التأكيد على المبادئ الأساسية للعمل المشترك في ثلاثة مجالات ذات أولوية .

ويجب أن تكون أولويتنا الأولى هي تأمين السلم العالمي وتعزيزه . فيتعين ألا تخدم الدولة شعبها فحسب ، بل - وهو الأهم - أن تسعى كذلك لاحترام وحماية القيم الإنسانية العالمية التي تتجاوز الحدود الوطنية ، وهو ما يعني احترام الحياة وحقوق الإنسان وحماية البيئة الطبيعية التي لا يمكن تعويضها ، وصون التقاليد الثقافية التي تمثل نتاج حكمة البشرية وجهودها على مدى قرون عديدة . ويجب أن تكون هذه القيم موضع الاحترام في ظل أي نظام للحكم وأي أيديولوجية . وليس معنى هذا بطبيعة الحال أنه يجوز لدولة ما أن توسع من سلطتها إلى خارج حدودها دون حق .

ويتمين أن تكون أولويتنا الثانية هي التوسع الكبير في ضمانات التدفق الحر للسكان والمعلومات والثقافة عبر الحدود الوطنية . وقد افترضت في موضع أن الحرب العالمية الثانية ربما لم تكن لتندلع لو كانت هناك إذاعات تليفزيونية تبث عبر التوابع الصناعية ويمكن التقاطها بحرية ، بحيث يمكن للشعوب في كل مكان أن تشعر بأنها أعضاء تنتمي إلى نفس العرق البشري . وإنني لأعتقد حقا أن ضمان الحركة الحرة للسكان وانتقال المعلومات من شأنها أن توفر ضمانا هاما ضد قيام حرب عالمية شالكة ، وأن تحول دون تكرار الفظائع وتمكن الشعوب في كل مكان من أن تتقاسم بهجة العيش معا وسط ثراء التنوع الثقافي الذي يوفره العالم .

ويتمين أن تكون أولويتنا الثالثة تصحيح أوجه التفاوت الإقليمية وحماية البيئة العالمية . ولتحقيق هذا الغرض ، يتمين على كل دولة أن تمتنع عن ممارسة حقوقها السيادية لمجرد حماية مصالحها وحدها ، وأن تسعى لتعزيز إطار من التعاون الدولي يركز على الأمم المتحدة . ذلك أن علينا ونحن نقترّب من القرن الحادي والعشرين أن نجد طرقا جديدة لتعزيز قدرة السلطة العالمية .

وكما قال ه . ج . ويلز ذات مرة "إن قوميتنا الحقيقية هي البشرية" . وبمفتنا أعضاء في قرية عالمية تتجاوز حدودها الحدود الوطنية ، فإن على كل منا أن يستجيب لنداء ضميره أن نسخر كل ما تعلمناه من حكمة في هذا القرن لإيجاد حلول للمشاكل التي تواجهنا .

ولقد دعوت في كلمتي التي ألقيتها هنا قبل عامين إلى "أخلاقيات عالمية" ، كما أنني أشرت للتو إلى "قرية عالمية" . ولست أشك في أن استعمال هذين المصطلحين سينتشر في كافة أنحاء العالم في القرن الحادي والعشرين ، لأن التبادلات والتكافل فيما بين البلدان والشعوب سيزداد زيادة ملحوظة من جهة ، ولأن البشرية من ناحية أخرى تواجه بمسورة متزايدة أخطار الغناء التام إذا ما أسيء استخدام ثمار الحضارة العمرية . وببساطة ، فإنه يتمين على رجال ونساء القرن الحادي والعشرين أن يفكروا في أنفسهم على أنهم مواطنون في قرية عالمية .

ان المساعدة المتبادلة مبدأ أساسي من مبادئ الحياة في القرية . وفي قرينسي اذا لم يكن أحد الاشخاص يمتلك طبقا من الارز فإن الآخرين يتقاسمون أرزهم معه . وتصديق نفس الفلسفة بالنسبة للقرية العالمية . فجون وايفان ينتميان الى نفس القرية حيث لا توجد فوارق . ولهذا السبب بالتحديد يحننا ميخاق الامم المتحدة " ان نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار" كخطوة أولى صوب تحقيق مقاصده النبيلة .

ولقد شدت حتى الآن على الاهداف التي ينبغي أن نسعى اليها ، فضلا عن بعض المبادئ المثالية كي ترشدنا ونحن نعتبر عتبة القرن الحادي والعشرين . وأود الآن أن أناقش بعض القضايا التي تفرضها الحقائق القاسية لعالم اليوم .

بادئ ذي بدء من الضروري السعي لبناء الثقة المطلوبة لازالة الهائلة والشاملة للأسلحة النووية وتحقيق التمايش السلمي . ويمثل الاتفاق الذي توصلت اليه مبدئيا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لمعاهدة بشأن الازالة التامة للقوات النووية متوسطة المدى أول اتفاق في التاريخ من أجل خفض الاسلحة النووية كما أنه خطوة رئيسية الى الامام في هذا المجال . ويوصفي واحدا من المدافعين بقوة عن الازالة التامة الكاملة للقوى النووية متوسطة المدى ، فأنني أرحب بإخلاص بهذه الانبياء الطيبة . وآمل أن تحقق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كخطوة تالية ، باطراد ودون إبطاء ، خطة خفض الكبير للأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، مع المحافظة على توازن الردع .

ان نجاح هذه الجهود سيولد مشاعر الالفة بين شعوب الامتين وسيكسب دعما عالميا لتلك الجهود . ومن ثم يمكن بعدئذ احراز مزيد من التقدم بشأن نزع السلاح والاملحة النووية والتقليدية فضلا عن الاملحة الكيميائية وغيرها وكذا بشأن تعزيز نظام المعاهدة الخاصة بعدم انتشار الاسلحة النووية . وسيهضي هذا بدوره بالتأكيد السعي التقدم في حل المشاكل الاقليمية وفتح سبل جديدة صوب السلم العالمي . وفي يقيني أن عالما يسوده علم حقيقي هو أعظم هبة يمكننا أن نورشها لذريتنا .

لقد اغتنمت كل فرصة لحث كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على احراز تقدم حقيقي صوب نزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن . وسوف أواصل التعاون مسن جانبي سعيا الى انجاح هذه الجهود .

ومن المحتمل جدا في المراحل النهائية للمفاوضات بشأن هذه القضايا العويصة أن تبرز مجموعة من العقبات لدى التدقيق في تفاصيل الدصوص الرسمية للاتفاقيات وصياغتها . وهذه بالتحديد هي النقطة التي لا يجوز عندها ترك حل المشاكل للبيروقراطيين أو الموظفين العسكريين بل يجب أن توكل الى الحكمة السياسية لرجال الدولة الذين يمتلكون احساسا بعيد النظر بالمسؤولية تجاه البشرية . وآمل مخلصا أن يتوصل قادة كلا البلدين - بصفتهم رجال دولة حقيقيين - الى قرارات سياسية حكيمة تظل موضع الذكر زمنا طويلا .

وأود في هذه المناسبة أن أعرب عن الامل القوي في أن تتخذ القيادة السوفياتية موقفا بناء في سياستها تجاه آسيا وفيما يتعلق باليابان بمفئة خاصة ، وأن تعمل باستمرار على تسوية المشكلة الاقليمية وغيرها من القضايا المتعلقة ، وأن تتصرف على النحو الذي يكفل بناء علاقة ثقة حقيقية .

ان المشاكل التي حدثت في القرن العشرين هي مسؤوليتنا ويجب ألا نورثها للقرن الحادي والعشرين دون حل .

والقضية الملحة الثانية هي الحاجة الى زيادة الجهود المتضافرة لحل المشاكل الخطيرة التي تواجه الاقتصاد العالمي . فمن الضروري من أجل تشجيع النمو والرفاه الاقتصادي العالمي أن يراعى تحقيق الاتساق بين سياسات كافة البلدان ومقاومة الحمائية على وجه الخصوص . لقد انطلقت جولة أوروغواي للاتفاق العام الخاص بالتعريفات الجمركية والتجارة كوسيلة لمكافحة الحمائية ، وعليها أن نعمل بجد لضمان تحقيق هذه الاهداف .

ويجب ألا نعتبر أن المصاعب الكثيرة التي تواجه بلدان الجنوب هي ببساطة قدر للبشرية نستسلم له . واذا كان من الواضح أن جهود المساعدة الذاتية من جانب قيادة هذه البلدان وشعوبها أساسية من أجل حل مشاكلها ، فإن هناك مشاكل معينة ، مثل تراكم الديون الحالي ومصاعب التصدير تعود في جزء منها الى التغيرات في الهياكل الاقتصادية والصناعية العالمية التي لا يمكن اعتبار بلدان الجنوب مسؤولة عنها وحدها .

فحينما يحدث عجز اقتصادي في أي جزء من العالم ، فإنه يصبح من واجبننا جميعا ، من أجل مصلحة شعب المنطقة ومن أجل الاستقرار الاقتصادي العالمي ، أن ننتصدي للمشكلة ونستنيط كافة وسائل التعاون الممكنة دون إبطاء من أجل تجنب الازمة . ويتجلى مثل هذا التعاون الآن واضحا في أنشطة المنظمات المالية الدولية وفي مختلف الجهود المشتركة بين العديد من البلدان . ويخفي علينا أن نؤكد من جديد وبشكل أكثر وضوحا اصرارنا على تشجيع هذه الجهود الفعالة ، فهذه الطريقة وحدها هي التي تمكن جميع شعوب العالم حقا من أن يعتبروا أنفسهم أعضاء في جنس بشري واحد يرتبطون فيه سويا في تضامن يتجاوز الحدود الوطنية . وسيؤدي ذلك في الوقت نفسه الى تشجيع أمم الجنوب على نحو كبير في جهودها للمساعدة الذاتية .

واذ تدرك اليابان أنه لن يكون ثمة رفاهية لها دون رفاهية العالم فسي مجموعه ، فإن بلدي يبذل كل جهد ممكن لاعادة إنعاش الاقتصاد العالمي وتقديم المساعدة للبلدان النامية ، الى جانب التشجيع في الوقت نفسه على تدويل اقتصاده . وان اليابان لمصمة - من منطلق الادراك العميق لمسؤولياتها الجسام - على أن تزيد باطراد من الاسهامات التي تقدمها للمجتمع الدولي .

ومنذ العام الماضي واليابان تتبع برنامجا لاعادة تدوير ما يقرب من ٣٠ بليون دولار ، كما أنها تنفذ خطة لتقديم ٥٠٠ مليون دولار كمساعدة على شكل هبات لبلدان منطقة جنوب المحراء الكبرى وبلدان افريقية أخرى على مدى ثلاث سنوات . وانني لا تطلع الى مناقشة مزيد من تنفيذ هذه المشاريع مع البلدان المعنية . وبصدد مسألة التعاون الاقتصادي أعتقد أن من الامور ذات الاهمية الخاصة تشجيع التبادلات فيما بين الشباب وفيما بين مديري الاعمال الشبان ، مع ما يصحب ذلك من نقل للتكنولوجيا . وفي نفس الوقت فإننا اذ نطلع الى القرن الحادي والعشرين نعتقد أن تنمية الموارد البشرية والتفاعل البشري أمور هامة تماما من أجل احراز تقدم في الادارة العامة والتعليم . وان اليابان تتعاون على نحو تام صوب تحقيق هذا الهدف .

وثمة قضية شالطة تتعلق بتسوية المشاكل الاقليمية .

ان أكثر المشاكل التي تواجهها اليوم الحاحا هي انهاء النزاع بين ايران والعراق الذي يدخل عامه الثامن ، وإعادة إقرار السلم في الارض التي كانت مهيدا لحضارة العالم ، وإعادة الهدوء الى مياه الخليج .

وقد اتخذ مجلس الامن بالاجماع مؤخرا القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . وصيغ هذا القرار مع ايلاء أكبر اهتمام ممكن في هذه الظروف لمواقف الاطراف المعنية . ويتوقع المجلس من الامين العام ، الذي يتمتع بثقة كلا الطرفين ، أن يقوم بدور رئيسي في تنفيذ هذه . واعتقادا بأنه ليس ثمة طريقة أخرى لحل هذه القضية فإنني أحث كلا الطرفين بقوة على وضع حد للنزاع بأسرع ما يمكن واقامة سلم دائم وفق ما يدعو اليه ذلك القرار . واليابان من جانبها تعمل بأفضل ما في وسعها من أجل استعادة السلم ، وهي الآن في سياق عضويتها لمجلس الامن كذلك تبذل كل جهد بمصدق النية الطيبة صوب هذا المسعى . وفي الوقت نفسه يعتزم بلدي مواصلة تأييده لجهود الامين العام النشطة . ان شعوب العالم ترغب رغبة قوية صادقة أن تشهد نهاية النزاع العراقي الايراني ، ويحدوني الامل المخلص في أن يستجيب كلا البلدين لتلك الرغبة وأن يتصرفا بحكم سليم .

ويجب علاوة على ما تقدم أن تؤكد أن من الهمية بمكان - كمبدأ عام من أجل اقامة السلم وانهاء أي نزاع - أن تمتنع جميع البلدان امتناعا تاما عن تزويد أي من الاطراف المتنازعة بالاسلحة .

ومن المؤسف جدا أنه لم يحرز أي تقدم ملموس في مواضع أخرى صوب تحقيق حل مرضي للمشاكل في أفغانستان وكمبوتشيا . ينبغي سحب كل القوى العسكرية الاجنبية تماما ودون إبطاء من كلا المنطقتين . وان اليابان لتؤيد بقوة اقامة دولتين هناك مكتملتي السيادة وديمقراطيتين حقا ومستقلتين وغير منحازتين ومحايدتين .

أما سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا فانها تنتهك على نحو صارخ مبدأ المساواة العرقية واحترام حقوق الانسان ، ويجب امتثال شأفتها تماما ودون إبطاء .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، ينبغي أن تسعى الأطراف ، من الشمال والجنوب ، عن طريق المفاوضات المباشرة ، الى تخفيف حدة التوتر والتوصل الى إعادة توحيد شبه الجزيرة سلميا . وأؤيد ، كخطوة أولى نحو إعادة التوحيد ، قبول كل من الشمال والجنوب في عضوية الأمم المتحدة . وأمل بمدق أن تشارك جميع دول العالم موبيا مشاركة كاملة في دورة سيول الاوليمبية التي ستجرى في العام القادم حتى تصبح دورة الالعاب الاوليمبية مرة أخرى عيدا عالميا حقيقيا ، وتشجع على قيام صداقة بين الشرق والغرب من خلال الرياضة وحتى يمكن تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية بصفة خاصة .

كذلك لم تستطع البشرية أن تتخلص من الخوف من نشوب المنازعات والحروب الناجمة عن التناحر البشري ، ولا هي أيضا استطاعت أن تتخاض الدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية الكبرى . وبهذه المناسبة ، أود أن أؤكد على حاجة الأمم المتحدة الى أن تحسن وتقوي قدرتها لتساعد على الحيلولة دون وقوع الكوارث الطبيعية وعلى تقديم الخدمات الفوشية بسرعة وفعالية .

وبعد ذلك ، أود أن أقول كلمات قليلة عما نستطيع أن نفعله لكي نجعل الأفاق أكثر اشراقا أمام العالم وهو يقترب من مشارف القرن الحادي والعشرين وكيد تستطيع اليابان أن تتعاون في مجال تحقيق تلك الآمال .

باختصار شديد ، أشعر أننا سنشهد ظهور اتجاه يجتاح العالم بأسره تسعى فيه الشعوب لأن تحرر نفسها من أغلال أيديولوجيات القرن التاسع عشر الجامدة . ويرجع ذلك الى حد ما الى رغبة الشعوب المخلمة في كل مكان من التخلص سريعا من التهديد المستمر بحظر الأسلحة النووية ، الذي يتجاوز جميع الأيديولوجيات . كذلك ، يتزايد ادراك الشعوب في كل مكان ، بصرف النظر عن النظم السياسية والاجتماعية التي تعيش في ظلها ، ان المنطق الاقتصادي الاساسي المنبني على الحرية والخلق والابداع أقوى من الأيديولوجية .

ويتمثل هذا الاتجاه في التأييد العالمي القوي الذي تحظى به الدعوة للاسراع بعقد القمة الامريكية السوفياتية ، والنضال ضد الافراط في التحكم والحصائية في

السياسات الاقتصادية للشرق والغرب . وعندما يؤتي هذا الاتجاه ثماره في كل من البلدان الديمقراطية والاشتراكية ويصبح عالميا ، سيأخذ نفوذ الايديولوجيات الجامدة ، بلا شك ، في الاضمحلال ، وسيتحول العالم من المواجهة الى المصالحة ، ومن التنافر الى التعاون ، واذ ذاك سيصبح من الواضح ما ينطوي عليه من امكانيات تشجيع اقامة نظام عالمي قائم على الوثام ذي ابعاد جديدة يعلى فيه شأن النهج العملي الواقعي .

وأود الآن ان أفصح قليلا في التكلم عن آرائي بشأن اجتياز الطريق المسدود بين الشرق والغرب . ان المواجهة الحالية القائمة بين الشرق والغرب ، انما ترجع ، لسوء الحظ ، لحد كبير ، الى القيود البنوية التي يفرضها المجتمع الدولي الذي يتألف من دول ذات سيادة . ونحن عندما نتحدث الى بعضنا البعض وجها لوجه ، نجد ان الشعوب في كل بلد تنتمي الى نفس الجنس البشري وانها تتمتع في الاساس بحسن النية . فيسر ان الشعوب ، فيما يبدو ، تتغير غالبا في اطار الدول ، اذ تتلاعب بها المؤسسات في الدول وتقف في الموقف الامامية للمجابهة والصراع بين الدول . وفي ضوء ذلك ، لا يستطيع المرء إلا ان يستنتج انه من الصعب التغلب تماما على المجابهة التي تسود المجتمع الدولي اليوم وعلى عدم التوافق بين الدولة والفرد .

وليس من السهل على الاطلاق ان يتفانى القائمون بالمسؤولية الفعلية في الحكومات الوطنية عن هذه الحقيقة . فالمعضلة الكامنة في الاسلحة النووية هي ان أحد الجانبين يشعر بان عليه ان يحوذها طالما انها موجودة لدى الطرف الآخر عملا على الابقاء على الردع المتبادل ، بالرغم من قدرتها على ان تجلب الدمار الشامل . ويتعين علينا ان نجد مخرجا من هذا المأزق حتى يتسنى لنا تحرير انفسنا من الريبة والخوف ، والعودة الى عالم الامان والثقة . الا يدعونا هذا حقا مرة اخرى الى ان يصبح ضميرنا هو مرشدنا الرئيسي ؟

ويمكن القول ان عقد مؤتمر القمة الامريكي السوفياتي في ركييفيك ، والتقسيم الذي أحرز في اتجاه عقد اتفاق يشكلان بصيما ساطعا من الامل في تصادي المصير السدي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد بعث هذا التعاون التاريخي صوب نزع

السلح أملا جديدا في التفاهم والتعاون على نطاق العالم بأسره ، وآمل أن يساعد على إيجاد الطاقة التي يمكن توجيهها نحو مساعدة البلدان النامية ومساعدة أفقر البلدان على نحو خاص والبلدان التي تتراكم عليها الديون وأن يساعد كذلك على صيانة البيئية العالمية . وكما يبيّن تاريخ الهند الصينية ويوضح الوضع القائم في أفغانستان بجلاء تام ، لا تخل الحرب المشاكل ، بل - على العكس - تقوض استقرار المجتمعات في البلدان المتحاربة . ولكن ألم نصل الى مفترق طرق في السياسة الدولية حيث يمكن إعادة توجيه مسار التاريخ بفضل حكمة الساسة في كل البلدان ؟

لقد انقضى ما يقرب من نصف قرن على ظهور نظامي الكتلة الشرقية والغربية . وتفخر الشعوب في كلا المعسكرين بنظامها الخاص وتشعر بالثقة فيه ، ولكن لا بد وأنها تمر عليها أوقات تعاني فيها من الشك . ولقد آن الاوان لأن نبذل مزيدا من الجهود للتعرف على الحقائق الخاصة بالمجتمعات المختلفة التي أقامها رفاقنا من البشر . وفي ضوء حقيقة أنه قد أصبح في الامكان استخدام توابع الاتصالات لتبادل المعلومات الآنية ، ألا ينبغي أن يعمل الجانبان على الانفتاح كل على الآخر بصدق وأمانة وأن يعرف كل منهما الآخر بحقائق مجتمعه ؟

وبهذا المعنى فأنني مقتنع أنه اذا ما استطاع كل من الرئيس ريفان والاميين العام غورباتشوف في لقاءهما الثالث بوصفهما رجلين مسؤولين بختميان الى نفس الجنس البشري ، إقامة علاقة من الثقة الحقيقية ، فان هذا من شأنه أن يمهّد الطريق أمام البشرية جمعاء لدخول حقبة جديدة تقوم على الحوار السلمي والتعايش على أساس من التعاون في أنحاء الكون الاربعية .

كذلك تتمثل الآن الظاهرة التي تملو على المجابهة بين الشرق والغرب في الادارة الاقتصادية لكثير من البلدان في أنحاء العالم . وأنا أشير على سهيل المثال ، الى تحرير وتدعيم مبادئ اقتصاد السوق . ويكشف الانتشار العام الذي أحرزته هذه المفاهيم في كل مكان عن أن المنطق الاقتصادي يتزايد استخدامه على نطاق العالم كله . ولقد أخذت في الظهور مؤخرا في المناطق النامية في جميع أنحاء العالم وخاصة

في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالقرب من اليابان بلدان حديثة التصنيع ذات معدلات نمو ملفتة للنظر . وفي اعتقادي أنه أمكن تحقيق ذلك لأن البلدان هناك قد استفادت من تلك المبادئ الاقتصادية ولأنها تتبع سياسات تستثمر طاقات شعوبها . ولهذا ، فإنني شديد الاهتمام بأن أرى كيف ستكون التغيرات الفعلية في سياسات الاتحاد السوفياتي الداخلية والخارجية نتيجة لسياسة إعادة التنظيم (البروستروپكا) والانفتاح (الغلاسنوت) التي ينتهجها ، وفي الصين نتيجة لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي .

ان رسالتنا هي أن نجعل من كوكب الارض هذا ، وهو الدار الوحيدة التي يسكنها الجنس البشري ، مكانا مزدهرا بالسلم والحرية . وبينما يظل من الضروري أن تستخدم جميع المنظمات الدولية هذا الهدف ، فإن الامم المتحدة هي المحفل العالمي الوحيد الذي يعمل بنشاط في حفظ السلم وحماية حقوق الانسان وتعزيز رفاه جميع الشعوب . ان المسؤوليات التي تضطلع بها الامم المتحدة مسؤوليات هائلة واستمرار بقائها أمر حيوي .

ومن الحقيقي ، لسوء الحظ ، أن الامم المتحدة لم تحقق ما كان مرجوا منها على الوجه الاكمل عند انشائها بحيث يظل من السهل توجيه النقد الى المنظمة ، غير أنه لو لم تكن هناك امم متحدة ، كيف كان سيكفينا الحفاظ على النظام والهدوء برفاهتنا المشترك على الساحة الدولية المعقدة في عصرنا الراهن ؟ وأين كنا نجد محفلا للتعبير عن آراء الدول في العالم كله ، ورأب المدع بين الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب ؟

وفي هذه الاوقات العصيبة بالذات التي تمر بها الامم المتحدة ، يتعين علينا أن نتدبر فيما كنا منفعله لو لم تكن المنظمة قائمة ، وأن نكرس أنفسنا للدفاع عنها وتدعيمها وتحسينها . ينبغي أن تصبح الامم المتحدة "امم متحدة" بحق . وهناك حاجة ، قبل كل شيء ، الى تعزيز آلياتها الموجهة الى حفظ السلم . وقد بذلت بلادي - من جانبها - جهودا فعّالة لمساندة عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الامم المتحدة عن طريق تقديم المساعدات المالية في الاساس . وتعتمد اليابان أن تجري مزيدا من الدراسة حول امكانية زيادة مساهمتها في تعزيز تلك العمليات في المستقبل .

منذ قبلت اليابان في الأمم المتحدة ، جعلت من المنظمة الدولية أحد العمود الأساسية لسياستها الخارجية ، ودأبت على بذل جهود خالصة لتقوية المنظمة وتحسينها .
 إلا أن تغييرات ضخمة طرأت على الحالة الدولية وعلى الأمم المتحدة خلال السنوات التي أعقبت إنشاء المنظمة . فعدد الدول الأعضاء بات الآن أكبر بكثير مما كان متصورا وقت أنشئت الأمم المتحدة . ولم يؤد هذا إلى تكون فيفساء نابضة بالحياة من الخصائص المميزة فحسب ، بل وإلى طرح قضايا جديدة ، لم تكن متوقعة ، على جدول أعمال المنظمة ونحن على مشارف عصر حضاري جديد . وإن كان للأمم المتحدة أن تستجيب استجابة نشطة لهذه التغييرات ، فلا بد لها من الإصلاح المتواتر . واعتقد أنه في المجالات المتخصصة ، كالاقتصاد ، لا بد من تصحيح الاتجاه إلى تسييس القضايا .
 وآمل أن تتضافر جهود كل الدول الأعضاء في دراسة هذه المشكلات كيما تحدد ما ينبغي أن تكون عليه الأمم المتحدة في المستقبل .

وإن كان هذا القرن قد ظل عصر دمار شهد حربين عالميتين ، ومأساة التفجيرات النووية الأولى ، فإن القرن القادم ينبغي أن يكون عصرا تغمره شمس السلام الوضيئة .
 والمشاهد أن العالم لم يعرف السلم حتى الآن إلا متقطعا ، بين فترات من حروب متعاقبة . ولا شك أن صون السلم وتسيير شؤونه وتأمين دوامه سيكون مهمة شاقة وبالغية التعقيد . ولكن ليس واجب رجال الدولة اليوم أن يواجهوا بلا تهرب تحديات العصر هذه ؟ والأمم المتحدة ، بعد كل شيء ، قاعة ملام حيث يجتمع رجال الدول بهدف مشترك هو إقامة سلام دائم ، ويعملون معا في عزم وتسامح لتفدية وحفظ قيم وثقافات متباينة ، وصون كرامة الانسان .

وفي هذه المناسبة ، أعاهدكم ، ومعى كل الممثلين هنا ، أن أظلم بالمسؤوليات الخطيرة الملقاة على عاتقي باعتباري واحدا من رجال الدولة الذين اجتمعوا هنا في الأمم المتحدة .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة دورة مفعمة بالأمل بالنسبة لمستقبل النوع البشري بفضل ما هو متوقع من القمة الأمريكية السوفياتية المرتقبة لخفض وإزالة الأسلحة النووية . والواقع أن هذه أكثر الدورات أهمية في تاريخ المنظمة فيما يتعلق

بتأمين السلام والتعايش السلمي . فدعونا نعمل معا بأمل صادق في أن تعم النعم
أولادنا والأرض في القرن الحادي والعشرين .

لقد علمنا الشاعر الأمريكي هنري وادسورث لونجفلو في قصيدته "مزمور للحياة"
أن نعمل بحيث يجدنا الغد وقد قطعنا شوطا آخر على الطريق . وأود أن أختتم كلماتي
بالمقطع الأخير من تلك القصيدة :

"فلننهض ، إذن ، ولنعمل

بقلب صنو لكل مصير

ودعونا نتعلم كيف نكدح ونصبر

ونحن لا نكف عن الإنجاز ولا نكف عن السعي"

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، نيابة عن الجمعية

العامّة ، أن أشكر رئيس وزراء اليابان على بيانه الهام الذي أدلى به توا .

أطّحّب السيد ياسوهيرو ناكاسوني ، رئيس وزراء اليابان ، إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

السيد دانابالان (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا

لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنئكم على انتخابكم بالاجماع ، ونحن على ثقة من أنكم ،
بفضل تفهمكم المرهف لتعقيدات الموقف الدولي ، ستقودون مداولاتنا في الأشهر القادمة
في إنصاف وحكمة . كما أرحب بالسفير جوزيف ريد وقد أخذ مكانه على المنصة ، وأهنئه
على تبوء منصب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والجمعية العامة . ولا أحسب أن
الأمين العام كان يمكن أن يجد من هو أفضل منه ليقوم بهذا العمل . وأخيرا ، وليس
آخرا ، اسمحوا لي أن أسجل هنا تقديري لسلفكم السيد همايون رشيد تشودري على حسن
أدائه .

تعدّد هذه الدورة في وقت تجري خلاله تغيّرات عميقة في عمليات السياسة
الدولية وبُنائها الأساسية . فبقرب نهاية هذا العام سوف يعقد اجتماع قمة بين الرئيس
ريغان والسيد غورباتشوف . والدولتان العظميان الرئيسيتان توشكان على إبرام

اتفاقيات هامة في مجال خفض السلاح . وفي الوقت نفسه يضاف بعد من التعاون المتزايد إلى العلاقات بين الصين والاتحاد السوفياتي .

وهذه تطورات لا تعني الدول الثلاث الكبرى التي يتعلق بها الامر وحدها . فعندما تعيد هذه الدول الكبرى تنظيم علاقاتها ، تمل أشار ذلك إلى أبعد أركان المجتمع الدولي ، ولن ينجو أحد مئاً من هذه الاثار ، بل سوف يتحتم علينا أن نتكيف لهذه التغييرات . والتكيف ليس عملاً سهلاً . فلا بد من تمحيص عادات التفكير ، وأنماط السلوك ، والسياسات المألوفة المريحة ، بلا هوادة بالتجرد من العواطف ، على ضوء الموقف الجديد ، والتخلي عنها إذا لزم الامر . وبالنظر إلى ما تفرضه الطبيعة البشرية ، تظل هذه عملية شاقة بالضرورة . إلا أنه لا بد مما ليس منه بد .

ولقد ذكرني بهذه الحقيقة بيان أدلى به مؤخراً أحد كبار الزعماء الدوليين . ففي اجتماع لخبراء نزع السلاح عقدته الأمم المتحدة في حزيران/يونيه من هذا العام ، قال :

"... علينا أن نعيد النظر تحليلياً في الافكار القائمة عن السلم والامن والمناهج التقليدية المألوفة في تناول المسائل المتعلقة بهما أي أنه يتعين علينا ، بعبارة أخرى ، أن نهج نهجاً فكرياً جديداً حيال هذه المسألة الكبرى من مسائل عصرنا . وفي عملية فرز الافكار العقائدية والتصورات النمطية البالية ، قد خلصنا ، بالاقول ، إلى نتيجتين أساسيتين أولاهما ، أن العالم ، منظوراً إليه من منطلق المصلحة العليا المتمثلة في البقاء ، عالم واحد رغم ما فيه من تنوع وتباين ، والثانية أن أمن أية دولة يزداد إذا ما تخلت عن محاولة الانتقام من أمن غيرها من الدول" .

وأود التأكيد على هذه الجملة الأخيرة من هذا البيان الذي أدلى به السيد الكساندر بسميرتينج ، نائب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، فإن كانت دولة عظمى رئيسية كالالاتحاد السوفياتي تسلم بالحاجة إلى التغيير ، فلا يحق لأي بلد آخر أن يخدع نفسه بوهم أنه يستطيع مواصلة السير على هذه الدرب المطروقة ، فالتاريخ تتناثر فيه اطلال دول حاولت أن تفعل ذلك .

والامم المتحدة ذاتها جاءت نتيجة لحقبة مماثلة من اعادة التكييف الدولي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان القصد منها اعادة تنظيم الطريقة التي يعمل بها النظام الدولي والاسلوب الذي تتعامل به الدول مع بعضها البعض . واذا كانت مقاصد المنظمة وآمالها لم تتحقق بعد تحققا كاملا ، ينبغي لنا ، بالرغم من ذلك ، أن نسأل انفسنا عن الدور الذي يمكن أن تطلع به الامم المتحدة في مساعدة الاغلبية العظمى من اعضائها على التكيف للتحويلات العميقة الجارية الآن . ونحن ، الدول الصغيرة في العالم الثالث ، نشكل هذه الاغلبية .

اني اعتقد أن للأمم المتحدة دورا هاما تطلع به . وما أسهل اغفالها كمنظمة غير ذات موضوع ، الا أن ذلك يكون ضربا من الاسفاف والاستهانة بالقيم وخطأ جسيما . وما أقل من لديهم علم منا - ان وجدوا - بالمناقشات الخاصة التي تدور بين الدول الكبرى . وما أقل من لديهم القدرة منا - ان وجدوا - على أن يؤثروا بشكل مباشر على عملية اعادة حسابات المصالح الوطنية التي تحدث في الوقت الذي تقوم فيه الدول الكبرى باعادة تنظيم علاقاتها ببطء ولكن بشكل لا سبيل الى ايقافه ونحن لا نستطيع أن نجتمع معا على قدم مساواة من الناحية الرسمية الا هنا في الامم المتحدة .

ان الامم المتحدة ، رغم مسالبتها الواضحة ، مازالت هي المنظمة الوحيدة التي لديها على الاقل امكانية حماية حقوق ومصالح الدول الصغيرة . وقد يكون بوسع الدول الكبرى أن تستغني عن المؤسسات الدولية ، لكن الأمر يختلف بالنسبة للناميبيين والفلسطينيين ، الذين يكافحون في سبيل وطنيهما ، وسكان جنوب افريقيا ، الذين يقاتلون ضد نظام الفصل العنصري الاثم ، وكل الشعوب المضطهدة المناضلة ضد الفزو والاحتلال الاجنبيين . فالامم المتحدة وحدها تقدم لكل هؤلاء البشر بعض الامل في أن مصالحهم لن يطويها النسيان في الوقت الذي تميد فيه الدول الكبرى تحديد مواقفها .

وهكذا ، نجد أن الامم المتحدة في وضع فريد يمكّنها من مساعدة الدول الصغرى على التكيف مع الانماط المتغيرة للسياسة الدولية . ففي الامم المتحدة وحدها تحظى مصالحنا بالحماية ، والامم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن تحدد المسائل بطريقة

تساعد على تيسير عملية اعادة التكيف المؤلمة . وهي تفعل ذلك لانه عندما يتكلم المجتمع الدولي من خلال اتخاذ قرارات الامم المتحدة بالاغلبية الساحقة ، لا ينبغي لأي دولة ، حتى وان كانت لا تؤيد قرارا بعينه تأييدا كاملا ، أن تشعر بأنها مهددة . ولكل دولة ، أيا كانت مصلحتها الخاصة ، تشكل أيضا جزءا من نفس المجتمع الدولي . والامم المتحدة ترغم الدول ، حتى ضد ارادتها ، على التسليم بالأمور التي تخدم أهم مصالحها في نهاية المطاف ، ومن الخطأ أن ننظر الى الامم المتحدة كمجرد كيان يعبر عن المصالح الوطنية . فالامم المتحدة تتكلم باسم الجميع ، وهي بتمسكها بمبادئ القانون والعدالة العالمية انما تسمو فوق ما هو وطني ومحدد بكونها تتناول أيضا لب المصالح المشتركة التي لا يمكن الانتقام منها والتي تربطنا جميعا مهما كان ما يفرقنا .

ومن الحقائق المقررة أن كل الدول تعمل من أجل ما يحقق مصلحتها ، لكن الامم المتحدة تعمل لمصلحة الجميع . ومن ثم ، لا يمكن لأي دولة ، مهما كانت متشددة ومهما كانت غير مكترثة ، أن تتجاهل الامم المتحدة الى ما لا نهاية . ومثال ذلك ، مسألة ذات أهمية حيوية للمنطقة التي ينتمي اليها بلدي : ألا وهي مسألة كمبوتشيا ، وكدراسة تبين الكيفية التي اشرت بها الامم المتحدة في تحديد مصالح الدول الاعضاء تعتبر كمبوتشيا من المسائل التي لها أهمية خاصة .

فعندما اجتمع مجلس الامن لأول مرة في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ، لمناقشة مسألة غزو كمبوتشيا واحتلالها ، انكرت فييت نام في مبدأ الأمر أنها أرسلت أية قوات الى كمبوتشيا ، ثم بعد ذلك ، زعمت أنها لم ترمل الا متطوعين . وفي النهاية ، اعترفت فييت نام ، تحت ضغط الامم المتحدة ، بأنها أرسلت قواتها المسلحة الى كمبوتشيا ، لكنها أصرت على أنها دخلت كمبوتشيا بدعوة من النظام الذي أقامته في بنوم بنه بعد الغزو ، وهي محاولة قصد منها في الحقيقة القول بأن العربية جرت الحصان الى داخل كمبوتشيا .

كذلك ، أدى ضغط الأمم المتحدة الى تغيير موقف فييت نام من قضية حاسمة هي ما اذا كانت التسوية السياسية ضرورية في كمبوتشيا . ففي ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، وقّع وزير خارجية فييت نام وبعض زملائه من الهند الصينية على بيان تناول مسألة كمبوتشيا . وقال : " ان الحالة في كمبوتشيا لا رجعة فيها" . وأكد أيضا أن الجهود الرامية الى "التوصل الى حل سياسي لمسألة كمبوتشيا عقيمة وعديمة الجدوى" . وبعد مضي ست سنوات ونصف سنة ، وبعد صدور قرارات متلاحقة من الجمعية العامة حفّت بلده على الموافقة على حل سياسي ، وقّع وزير خارجية فييت نام في اجتماع مماثل على بيان اعترف فيه بأنه يتعين عليه أن يعمل مع بلدان أخرى "للتوصل الى حل سياسي لمسألة كمبوتشيا" . ان الانتقال من الانكار حتى بوجود المشكلة الى الاعتراف بأن هناك مشكلة لا يمكن حلها الا بالوسائل السياسية أمر يمثل خطوة أولى بالغة الأهمية .

ويمكن أن يعزى الفشل في التوصل الى هذه الخطوة الأولى الهامة الى الأمم المتحدة ، لكنها ليست الا خطوة أولى . وحتى تتخذ فييت نام الخطوة التالية المتمثلة في البدء الفعلي للمفاوضات من أجل التوصل الى حل سياسي ، ينبغي للأمم المتحدة أن تقنع فييت نام بمواصلة اتخاذ موقف حازم من هذه المسألة . ولكي يكون الحل السياسي حلا دائما يجب أن يكون قائما على العدل . ويجب أن يتناول الشواغل المشتركة للطرفين المعنية ، ولا يكون مجرد غطاء لغرض ارادة دولة على دولة أخرى بوسائل متصفّة بالخداع .

لقد وردت هذه الحقيقة البسيطة بوضوح وايجاز على لسان السيد غورباتشوف عندما قال :

"ان غاية الحكمة ألا يفكر المرء في نفسه فقط ، أو وهذا هو الاسوأ ، فيما يعود بالضرر على الجانب الآخر . اذ يجب أن يشعر الجميع بأنهم يتمتعون بنفس القدر من الأمن" .

ونأمل أن يشارك أصدقاء السيد غورباتشوف وحلفاؤه في بصيرته النفاذة ويعملوا بمشورته .

ان للأمم المتحدة أيضا دورا هاما تفضل به في صياغة المقترحات التي تجسد هذا المبدأ . وقرارات الجمعية العامة بشأن الحالة في كمبوتشيا التي اتخذت المرة بعد المرة بأغلبية ساحقة تضع الاطار اللازم لمثل هذا الحل . فهي تأخذ في الحسبان مصالح كل الاطراف المعنية ، وليس أقلها شأننا مصالح فييت نام . ونظرا لانها تعبر عن صوت المجتمع الدولي ، فإنه لا ينبغي اعتبارها انتصارا لدولة على دولة أو لطرف على طرف ، بل يجب أن ينظر اليها بوصفها انتصارا لانسانيتنا المشتركة . وليس هناك ما يشين أو يضر في الامتثال لقرارات الامم المتحدة .

وهناك اقتراح أخير يتفق تماما وروح الامم المتحدة طرحه زميلي الاندونيسي البروفسور مختار قوسومات مادجيا ، ودعا فيه الى عقد اجتماع غير رسمي لكل الاطراف الكمبوتشية . ومن شأن هذا الاجتماع أن يأخذ في الحسبان الحقيقة المتمثلة في أن المشكلة الكمبوتشية يتعين أيضا حلها بين مختلف الطوائف الخميرية ، وهي نقطة تمسكت بها فييت نام منذ أن نظر مجلس الأمن المسألة الكمبوتشية لأول مرة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ . الا أنه من الواضح أن فييت نام - وهي الدولة التي تقوم قواتها العسكرية واداراتها المدنية باحتلال كمبوتشيا - تمسك بالزام الوحيد لتقرير ما اذا كان مثل هذا الاجتماع بين الخمير سيكون ذا معنى أو أنه سيكون مجرد تمثيلية . لذلك ، فإن مقترح البروفسور قوسومات مادجيا يتوخى أن تستجيب فييت نام باخلاص لمراعاتنا لمصالحها فتشارك في اجتماع الخمير ، حتى وان لم يكن ذلك بالضرورة في المراحل الاولى . ولسوء الحظ ، رفضت فييت نام الاعتراف بأنها تمسك بمفتاح حل المشكلة الكمبوتشية ، ولم توافق على الاشتراك في هذه المحادثات .

وبدلا من ذلك ، حاولت فييت نام أن تشوه طبيعة التفاهم الذي تسنى التوصل اليه ، وجاهرت بالزعم بأنه قد تسنى التوصل الى اتفاق ما بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية ، وان المجتمع الدولي يمكنه أن يساعد على خير وجه بالامتناع عن اتخاذ موقف يؤيد هذا الطرف أو ذاك . والحقيقة البسيطة والعارية هي أن فييت نام لم توافق على الاشتراك في أي مناقشة يمكن أن تؤدي الى انسحاب قواتها العسكرية من كمبوتشيا وتمكين كمبوتشيا من أن تظهر الى الوجود ثانية كدولة حرة مستقلة .

وستكون مأساة للكمبوتشين ولشعوب جنوب شرقي آسيا وللمجتمع الدولي إذا لم تواصل الأمم المتحدة اتخاذ موقف واضح ومبدئي بشأن هذه المسألة . فضغط الأمم المتحدة هو الذي أرغم فييت نام على الموافقة على أن المشكلة الكمبوتشية لها وجود وانها تتطلب حلا سياسيا . ومن شأن استمرار الضغط من جانب المجتمع الدولي أن يرغم فييت نام على قبول حل يقوم على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان جهود المجتمع الدولي وجهود دول جنوب شرقي آسيا الرامية الى إيجاد حل تكمل بعضها بعضا ولا يَجِبُ أي منها الآخر . وتتواصل دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بذل جهودها الصادقة من أجل إيجاد حل . وسوف نبقى على اتصال وثيق بالامير نوردوم سيهانوك ، الذي وجه إشارة سياسية قيّمة الى فييت نام بقراره إعطاء نفسه اجازة لفترة سنة ليتفرغ للتباحث مع أي طرف من أجل المضي قدما نحو إيجاد حل لمشكلة كمبوتشيا . ولا يزال الامير نوردوم سيهانوك الزعيم الكمبوتشي الوحيد الذي يتمتع باحترام واسع النطاق داخل كمبوتشيا وخارجها . ولا يمكن إيجاد حل له مقومات البقاء دون اشتراك الامير نوردوم سيهانوك . وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث القيادة الفيتناميين على التباحث مباشرة مع الامير نوردوم سيهانوك .

لقد أثبت التاريخ أن كل المحاولات الرامية الى انكار التغيير الدولي لا بد أن تبوء بالفشل في نهاية المطاف . والواقع يتصف بأن فيه تلك العادة غير المريحة وهي انه يفرض نفسه حتى على من يتعامون عن الحقائق كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمال . وفي الوقت الذي تعيد فيه الدول الرئيسية إجراء حساباتها التي ستشكل السياسة الدولية للقرن القادم ، تساعد مشاركتنا في الأمم المتحدة على كفالة تكييفنا مع الوضع الجديد دون إبطاء ودون أوجاع مفرطة . ولكن حتى إذا ما اعترفنا بضرورة التكيّف يجب ألا تغيب عن بالنا بعض النقاط المرجعية الثابتة . وميثاق الأمم المتحدة يجسد هذه النقاط المرجعية ويتضمن المبادئ الاخلاقية الاساسية التي يتوجب علينا التمسك بها حتى عندما نتكيف حرما على البقاء .

وهنا يكمن الطابع الفريد للأمم المتحدة : فهي أداة للشباب وللتغيير على حد سواء ؛ وهي وسيلة لكفالة أن تكون التكييفات الضرورية والحتمية هادفة بدلا من أن تكون

عشوائية أو مجردة من القيم . ولهذا السبب ما زالت اعتقد ، بالرغم من حتمية مشاعر خيبة الامل التي نشعر بها على طول الطريق ، انه ، بمشاهدة هذه الهيئة وتفانيها ، لا يزال من الممكن التوصل الى حلول عادلة لمسائل كمبوتشيا والشرق الاوسط وجنوب افريقيا والمناطق المضطربة الاخرى من العالم . ان الامم المتحدة أداة معقدة تمكّن اعضاءها من الإبحار بأمان في مياه السياسة الدولية الفادرة للوصول الى برّ الأمان المتمثل في النظام الدولي . ويبقى علينا ، نحن الاعضاء ، أن نجد الإرادة اللازمة لاستخدام الامم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥